وزارة التعلم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تطوير استخدام النقد الإلكتروني في الجزائر: بين التطلعات والقيود.

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي

إعداد الطالبتين:

- ناجية كريكط
- مروة زعرور

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ شكور سعيد شوقي	أ محاضر– أ–	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة العايب سهام	أ محاضر– أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ بودغدغ أحمد	أ محاضر– أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

وزارة التعلم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تطوير استخدام النقد الإلكتروني في الجزائر: بين التطلعات والقيود.

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي

إعداد الطالبتين:

- ناجية كريكط
- مروة زعرور

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ شكور سعيد شوقي	أ محاضر– أ–	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة العايب سهام	أ محاضر– أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ بودغدغ أحمد	أ محاضر– أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

الشكر و العرفان

قال تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم "

بحمد الله عز وجل على فضله وكثير عطائه الذي وفقنا في اتمام هذا العمل المتواضع. في خضام انجاز هذه الرسالة المكملة لنيل شهادة ماستر نحيي استاذتنا الكريمة العايب سهام ونشكرها على ما قدمته لنا، لإتمام هذا العمل بإشرافها وتوجيهاتها، كما نتقدم بشكر الجزيل الى كل من ساعدنا وساهم معنا في انجاز عملنا وتجاوز الصعوبات. ولا ننسى بالذكر الوالدان العزيزان.

الطالبتان: ناجية ، مروة

الإهداء

إلى الذي أنار دربي للخوض في غمار العلم إلى الحبيب المصطفى أفضل الصلاة والسلام.

إلى جسر الحب والحنان الصاعد بي للجنة التي أضاءت ابتسامتها أيامي إلى أمي الحبيبة إلى ركيزة طفولتي ومصدر ثقتي وإلهامي أبي العزيز.

إلى من سكن قلبي دون إذن مني إلى إخوتي وأخواتي وإلى صديقتي في العمل ناجية إلى أحلى وأغلى الصديقات.

إلى كل من دعى لي ولو بكلمة إلى كل من ساندي من قريب أو بعيد

وإلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

"مروة "

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي خصها الله

بالشرف الرفيع والعز المنيع

إلى التي ضحت وفتحت لي أبواب النجاح

وكانت بدعائها في الليل والنهار سر نجاحي،

إلى التي تحمل أحلى الكلمات في الوجود.....

أمي الحبيبة حفظك الله...

إلى إخواني الأعزاء، إلى أخواتي العزيزات

إلى كل الأحبة والأصدقاء

إلى كل من لم يكتبهم القلم و لا استطيع حملهم

الورقة ...

" **ناجية**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض واقع النقود الإلكترونية في الجزائر و الكشف عن مدى توجه الأفراد نحو استخدام هذه النقود في ظل القيود و التحديات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي، بحيث اعتمدنا في الدراسة الميدانية على أداة الاستبيان لجمع المعلومات، ووزعت هذه الاستبانة الإلكترونية على عينة عشوائية من الأفراد تضمنت هذه الاستبانة ثلاثة محاور كل محور يتكون من مجموعة من الأسئلة، و من أجل تحليل بيانات الدراسة تم استخدام برامج احصائية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن تطور النقود الإلكترونية في الجزائر يتم بوتيرة متباطئة رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية من أجل تعميم الدفع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: النقود الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكتروني، الخدمات المصرفية الإلكترونية.

Résumé :

Cette étude vise à examiner la réalité de la monnaie électronique en Algérie ét à révéler dans quelle mesure les individus ont tendance à utiliser cette monnaie à la lumière des restrictions et des défis. Et pour atteindre les objectifs de l'étude , nous avons utilisé l'approche descriptive et analytique, de sorte que dans l'étude de terrain, nous nous sommes appuyés sur l'outil questionnaire pour collecter les informations, ce questionnaire électronique a été distribué à un groupe aléatoire d'individus. Ce questionnaire comprenait trois parties, chaque parties étant constitué d'un ensemble de questions. Et afin d'analyser les données de l'étude, des programmes statistiques ont été utilisés. L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont les plus importants sont:

- Le développement de la monnaie électronique en Algérie se fait à un rythme lent, malgré les efforts déployés par les autorités algériennes pour vulgariser le paiement électronique.

Les mots clés: Monnaie électronique, Modes de paiement électronique, Services bancaires électroniques

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ- ت
الفصل I : أساسيات النقود الإلكترونية	
تمهيد.	5
I-1- عموميات حول النقود الإلكترونية	6
I-1-1 نشأة النقود الإلكترونية	6
I-1-2-مفهوم النقود الإلكترونية	7
I -1-3- أشكال النقود الإلكترونية	10
I -1-4- أنواع النقود الإلكترونية	12
I -2- اليات عمل النقود الإلكترونية	14
I -2-1- طبيعة النقود الإلكترونية	14
I -2-2- المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية	18
I -2-3- ضوابط إصدار النقود الإلكترونية	20
I -2-4- كيفية عمل النقود الإلكترونية	22
I -3- الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل	28
الفصل II: الدراسة الميدانية	
تمهيد	30
II-1- المرحلة التمهيدية	31
أولا: تحليل واقع النقد الإلكتروني في الجزائر	31
ثانيا: شرح طريقة وأدوات الدراسة	39
II-2- تحليل نتائج الدراسة	40

فهرس المحتويات

أولا: عرض نتائج المحور الأول(وصف خصائص العينة)	41
ثانيا: عرض وتحليل نتائج المحاور المتعلقة بهدف الدراسة	44
II 3- مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة	61
أولا: عرض النتائج الجزئية للدراسة	61
ثانيا: اختبار الفرضيات	62
خلاصة الفصل	63
الخاتمة	65
المصادر والمراجع	68
الملاحق	71

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة(2016-2020).	32
02	تطور عدد الصرافات الالية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020).	33
03	تطور عدد البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020).	34
04	مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة(2011-2020).	36
05	تطور عدد المستهلكين في شبكة الهاتف الثابت خلال الفترة(2011-2020).	36
06	تطور مشتركي الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة(2013-2017).	37
07	توزيع مفردات العينة حسب الجنس.	41
08	توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية.	41
09	توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي.	42
10	توزيع مفردات العينة حسب الحالة الوظيفية.	43
11	يمثل توزيع العينة على أساس امتلاك الحساب .	44
12	يمثل توزيع العينة على أساس امتلاك بطاقة الدفع.	45
13	يمثل توزيع العينة على أساس نوع البطاقة.	45
14	يمثل توزيع العينة على أساس المعرفة حول البطاقة الإلكترونية.	46
15	يمثل توزيع العينة على أساس استخدام البطاقة الإلكترونية.	47
16	يمثل توزيع العينة حسب استخدام البطاقة في اطار محدود.	48
17	يمثل توزيع العينة حسب سهولة التعامل بالبطاقة الإلكترونية.	48
18	يمثل توزيع العينة على أساس وجود تسهيلات عند التعامل بالبطاقة الإلكترونية.	49
19	يمثل توزيع العينة على أساس الاستفادة من خدمات ومزايا متنوعة خلال استخدام هذه البطاقة.	50
20	يمثل توزيع العينة على أساس العمليات التي تستخدم فيها البطاقة الإلكترونية.	50
21	يمثل توزيع العينة على أساس استخدام التطبيقات الخاصة بالبطاقة الإلكترونية (بريدي mob، بريدي net.....).	51
22	يمثل توزيع العينة على أساس استعمال الصرفات الألية في المعاملات الإلكترونية.	52
23	يمثل توزيع العينة على اساس القيام بتعبئة البطاقة الإلكترونية.	53

24	يمثل توزيع العينة على أساس طريقة تعبئة البطاقة الإلكترونية.	54
25	يمثل توزيع العينة على أساس الثقة في التعامل بالبطاقة الإلكترونية لدى المستخدمين.	54
26	يمثل توزيع العينة على أساس مواجهة مشكلة متعلقة باستخدام النقود الإلكترونية سابقا.	55
27	يمثل توزيع العينة على أساس التهديدات الأمنية التي واجهتها العينة المستجوبة.	56
28	يمثل توزيع العينة على أساس قبول تكلفة التعامل بالبطاقة الإلكترونية.	57
29	يمثل توزيع العينة على أساس الأمان والسرية المتوفرة في البطاقة الإلكترونية.	58
30	يمثل توزيع العينة على أساس الخسائر التي تسببها البطاقة الإلكترونية.	59
31	يمثل توزيع العينة على أساس عدم وجود نظام حماية للبطاقات الإلكترونية حد من استخدامها.	59
32	يمثل توزيع العينة على أساس العوامل المعرقلة لنجاح تداول النقود الإلكترونية في الجزائر.	60

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	كيفية عمل النقد الإلكتروني.	23
02	تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2020).	32
03	تطور عدد الصرافات الالية خلال الفترة(2016-2020).	33
04	تطور عدد البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020).	34
05	نسبة توزيع العينة على أساس نوع الجنس.	41
06	نسبة توزيع العينة على أساس الفئة العمرية.	42
07	نسبة المؤهل العلمي في العينة محل الدراسة.	43
08	نسبة توزيع العينة حسب الحالة الوظيفية.	43
09	توزيع العينة على أساس امتلاك الحساب.	44
10	توزيع العينة على أساس امتلاك بطاقة الدفع.	45
11	توزيع العينة على أساس نوع البطاقة.	46
12	توزيع العينة على أساس معرفة حول البطاقة الإلكترونية.	47
13	توزيع العينة على أساس استخدام البطاقة الإلكترونية.	47
14	توزيع العينة حسب استخدام البطاقة في اطار محدود.	48
15	توزيع العينة حسب سهولة التعامل بالبطاقة الإلكترونية.	49
16	توزيع العينة على أساس وجود تسهيلات عند التعامل بالبطاقة الإلكترونية.	49
17	توزيع العينة على أساس الاستفادة من خدمات ومزايا متنوعة خلال استخدام هذه البطاقة.	50
18	توزيع العينة على أساس العمليات التي تستخدم فيها البطاقة الإلكترونية.	51
19	يمثل توزيع العينة على أساس استخدام التطبيقات الخاصة بالبطاقة الإلكترونية (بريدي mob، بريدي net.....)	52
20	يمثل توزيع العينة على أساس استعمال الصرافات الألية في المعاملات الإلكترونية.	53

21	يمثل توزيع العينة على أساس القيام بتعبئة البطاقة الإلكترونية.	54
22	يمثل توزيع العينة على أساس طريقة تعبئة البطاقة الإلكترونية.	54
23	يمثل توزيع العينة على أساس الثقة في التعامل بالبطاقة الإلكترونية لدى المستخدمين.	55
24	يمثل توزيع العينة على أساس مواجهة مشكلة متعلقة باستخدام النقود الإلكترونية سابقا.	56
25	توزيع العينة على أساس التهديدات الأمنية التي واجهتها العينة المستجوبة.	57
26	توزيع العينة على أساس قبول تكلفة التعامل بالبطاقة الإلكترونية.	58
27	يمثل توزيع العينة على أساس الأمان والسرية المتوفرة في البطاقة الإلكترونية.	58
28	يمثل توزيع العينة على أساس الخسائر التي تسببها البطاقة الإلكترونية.	59
29	يمثل توزيع العينة على أساس عدم وجود نظام حماية للبطاقات الإلكترونية حد من استخدامها.	60
30	يمثل توزيع العينة على أساس العوامل المعرقلة لنجاح تداول النقود الإلكترونية في الجزائر.	61

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استمارة الإستبيان

مقدمة

يعرف الاقتصاد العالمي تغيرات هامة أفرزتها التطورات المستمرة في مجال استخدام تقنية المعلومات والاتصال، حيث شهد عدة تغيرات في كيفية التعامل وتواصل المتعاملين الاقتصاديين مما أدى إلى ظهور وسائل جديدة لتسوية المعاملات في مختلف المجالات، تقوم على استخدام وسائل الدفع الالكترونية من خلال شبكة الأنترنت التي جعلت هذا الاقتصاد يستفيد من السرعة والفعالية التي وفرتها له، ومن بين هذه الوسائل ما يسمى بالنقود الإلكترونية والتي تعد بحد ذاتها من أهم الأنظمة الحديثة للدفع الإلكتروني وذلك من خلال اعتمادها على أليات وطرق جديدة موافقة مع أساليب التجارة الإلكترونية.

تحظى النقود الإلكترونية بمستويات عالية من القبول وعرف استخدامها انتشارا واسعا ومستمرا من طرف المتعاملين نظرا لما توفره من خصائص ومزايا جعل تطبيقها واسع النطاق في مختلف دول العالم والنقود الإلكترونية هي عبارة عن وحدات رقمية الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب شخص أخر، وتقوم مقام النقود العادية باعتبارها بديلا حديثا عن النقود التقليدية يلجأ إليها كوسيلة إلكترونية لتنفيذ التزام معين مهما كان نوعه بشرط أن يكون التعامل لا يخالف النظام العام، هذا ما دفع بالمؤسسات للتعامل بها لما تفرضه من مميزات لا تتوفر في النقود العادية إذ أصبح بإمكانه الحصول وإنجاز المعاملات بما فيها النقدية في أي مكان وأي زمان وبأقل التكاليف وأسرع وقت ممكن.

كون الجزائر تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي، فرض عليها مواكبة كل التطورات حيث سعت إلى تحديث وعصرنة نظامها النقدي من خلال تحسين نوعية الخدمات المصرفية والمالية وذلك باستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في مختلف التعاملات الاقتصادية.

1/ إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، ارتأينا دراسة موضوع النقود الالكترونية في الجزائر من حيث واقع استخدامها، والتحديات والعراقيل التي تواجه تطورها، حيث قمنا بصياغة إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي الاتي:

إلى أي مدى تطور استخدام النقود الالكترونية في الجزائر؟ وما هي الصعوبات التي تعيق هذا التطور؟

وللإلمام بجميع جوانب الإشكالية سيتم الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنقد الإلكتروني؟
- ما هو واقع استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر؟
- ماهي أنواع النقود الالكترونية المتوفرة في الجزائر؟
- ماهي الصعوبات والتحديات التي تواجه استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر؟

2/ فرضيات الدراسة:

لمعالجة التساؤل الرئيسي وللإجابة على مختلف الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- استخدام النقود الالكترونية في الجزائر محدود ولا يرقى إلى مستوى التطلعات.
- تكمن تحديات استخدام النقود الالكترونية في الحاجة لتوفير إطار قانوني وتنظيمي وتقني يكفل التوجه نحو استخدامها بسهولة وأمان.

3/ أهداف الدراسة:

- التعريف بالنقود الالكترونية وما يندرج منها من أشكال وخصائص وألية عملها.
- تسليط الضوء على واقع النقود الالكترونية في الجزائر، والكشف عن أهم التحديات التي تواجه استخدامها وتعيق انتشارها.

4/ أهمية الدراسة:

- أنها تبحث في موضوع من أهم المواضيع المعاصرة المطروحة.
- النقاش القائم بين أوساط المختصين حول مصير النقود التقليدية في ظل تنامي استخدام النقود الإلكترونية.
- أن النقود الإلكترونية فيما يستقبل من الزمان قد تفرض نفسها خصوصا مع كثرة تعاملات الناس فيها.
- تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز سعي الجزائر لمحاولة تطبيق النقد الإلكتروني.

5/ أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لموضوع تطوير استخدام النقد الإلكتروني في الجزائر بين القيود والتطلعات لم يكن من باب الصدفة، بل كان من وراء ذلك عدة أسباب جعلتنا نقوم بدراسته، وقد تنوعت هذه الأسباب منها الموضوعية والأخرى ذاتية. يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- رغبة منا في تناول موضوع متعلق بمجال وسائل الدفع الإلكترونية. كما أن الموضوع كان فرصة للبحث والتعرف على عدة مجالات وبالتالي اكتساب معارف متنوعة.
- النقص الملحوظ في الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالنقود الالكترونية.
- كون الموضوع يتسم بالحداثة والجدية.
- إضافة لذلك هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص.

6/ منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية واختيار صحة الفرضيات المتبناة سيتم اعتماد منهجين أساسين وهما:

- المنهج الوصفي في الجانب النظري للبحث وهذا لعرض أساسيات حول النقود الإلكترونية.
- المنهج الإحصائي بالنسبة للدراسة التطبيقية من خلال الاعتماد على المسح الميداني بطريقة العينة للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات، من خلال تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة التي تخدم اختبار فرضيات الدراسة، وذلك لمعرفة مدى التوجه نحو استخدام النقود الالكترونية.

7/ أدوات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر أولية وأخرى ثانوية للحصول على البيانات اللازمة كما يلي:

- المصادر الأولية: والمتمثلة في الاستبيان حيث يتم توزيعه عشوائيا على أفراد عينة الدراسة لمعرفة رأيهم حول الموضوع قيد الدراسة.
- المصادر الثانوية: والمتمثلة في الكتب، المداخلات والمقالات العلمية، المجلات، مذكرات التخرج السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع. بالإضافة إلى بعض القوانين و التشريعات.

8/ صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا أثناء إعداد هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات لاسيما الجانب التطبيقي والمتمثلة في:

- عدم توفر المراجع والمعلومات الكافية المتخصصة بالموضوع مباشرة.
- افتقار المكتبة الجامعية للمراجع المتخصصة في موضوع البحث خاصة النقود الإلكترونية لحداثتها في الجزائر.
- عدم تجاوب عينة الدراسة مع الموضوع المقدم خاصة وأنه يتميز بالحداثة بالنسبة للمحيط الاقتصادي لهذه العينة.

9/ هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا على طريقة IMRAD لإعداد مذكرات التخرج، حيث قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامة. حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى أساسيات حول النقود الإلكترونية من خلال التطرق إلى ماهيتها وأليات عملها وبعض الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني وهو عبارة عن دراسة تطبيقية وذلك بالاعتماد على أسلوب الاستبيان بجمع المعلومات عن واقع استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر حيث تناولنا في المبحث الأول الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية، أما في المبحث الثاني فقد تم تحليل البيانات ونتائج الدراسة والمبحث الأخير فتضمن اختبار الفرضيات.

الفصل I: أساسيات النقود الإلكترونية

I- 1- عموميات حول النقود الالكترونية.

I-2- أليات عمل النقود الالكترونية.

I-3- الدراسات السابقة.

تمهيد

تعتبر النقود الالكترونية أحد أهم نتائج العولمة المالية و تحرير الخدمات المالية، وتعد من أهم أشكال التطور التكنولوجي الحاصل في الصناعات المصرفية التي انتشرت على المستوى العالمي هذا ما جعلها محل اهتمام الباحثين و المختصين. فقد كان لها دور حيوي في ظهور العديد من الطرق للتعامل، الأمر الذي أسفر عن أشكال دفع و تسوية مختلفة تتماشى مع كل المعاملات التجارية، مما جعلها تحظى بقبول وانتشار سريع بين المتعاملين بها. وبالتالي أصبحت عصب الحياة التجارية و المالية وقد اتجه التعامل الى التعامل بالنقد الالكتروني الحديث الذي فرض نفسه في عدة مجالات بسبب التطور الهائل لشبكات الأنترنت و ذلك في فترة قصيرة .

ولهذا سنقوم بدراستها في فصلنا و بناءا على ذلك قمنا بتقسيم الفصل الى :

I- 1- عموميات حول النقود الالكترونية.

I-2- أليات عمل النقود الالكترونية.

I-3- الدراسات السابقة.

I-1 عموميات حول النقود الإلكترونية

نتج عن التطور التكنولوجي الهائل وثورة الاتصالات والعمل على إزالة القيود والتحرر من القيود الحكومية في المجال المالي، أن ظهر شكل جديد من النقود أطلق عليه النقود الالكترونية، لتقوم بوظائف النقود وسوف نعرض فيما يلي نشأة ومفهوم وأشكال وأنواع النقود الالكترونية.

I – 1 – 1 نشأة النقود الإلكترونية:

نشأت النقود الالكترونية كنتيجة طبيعية لتطور نهضة المعرفة والمعلومات، وظهور التكنولوجيا وعالم الكمبيوتر والانترنت، التي تولدت عنها صور مبادلات جديدة فيما سمي بالتجارة الالكترونية، التي بحاجة لطريقة تسوية جديدة مناسبة لها، فبدأ باستخدام الشبكات والتحويلات والبطاقات البنكية، وهي وسائل وجدت قبل ظهور الأنترنت، وتلك الوسائل فيها من العيوب والمعيقات التي دفعت مفكري التجارة الالكترونية ومطوريها لابتكار وسائل تسوية متطورة وعالية الجودة وكان ما يسمى بالنقود الالكترونية.

فظهورها كان أمرا مرتبطا أكد الارتباط بالتجارة والالكترونية، إلا أن علماء الاقتصاد اختلفوا في الرجوع إلى أصل نشأتها، فبعضهم أرجع نشأتها إلى عام 1860م، حيث تم تحويل مبلغ مالي باستخدام التلغراف وبعضهم الأخر رد أصلها إلى اختراع الكتابة المشفرة ، حيث كان العسكريون يستخدمون وسائل الاتصال المشفرة. ويقصد بهذا هو إرجاع أصل فكرة النقود الالكترونية إلى أن انتشارها تدرج على أزمنة مختلفة نذكرها على النحو التالي[1]:

- في عام 1918م كانت بداية خدمة تحويل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عندما قامت بنوك الاحتياطي الفيديرالي بنقل النقود بواسطة التلغراف.
- في عام 1952م قام بنك فرنكلين الأمريكي بإصدار أول بطاقة دفع.
- في عام 1958م اتبع بنك أمريكا بنك فرنكلين في إصدار ثاني بطاقة واسمها فيزا والتي مازال مركزها الرئيسي في نيويورك.
- في عام 1972م كانت بداية الاستخدام الواسع لنقود الالكترونية، وذلك عندما تأسست دار المقاصة الألية، فقد تولدت هذه المؤسسة عملية إمداد خزانة الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا البنوك التجارية ببديل إلكتروني لإصدار الشيكات، وعلى غرار هذا النظام انتشرت أنظمة مشابهة في أوروبا.
- في عام 1995م عرفت اليابان النقود الالكترونية وناقشتها بشكل رسمي وذلك حينما تشكل مجلس يضم مجموعة من المؤسسات المالية و وزارة المالية وبعض شركات الاتصال والتلغراف. وتم في هذ الاجتماع

[1] شيماء جودت، **أحكام التعامل بالنقود الالكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون الجامعة الاسلامية،2016/2015، ص9.

مناقشة كافة المسائل المتعلقة بالنقود الالكترونية، وتم الموافقة على إصدار بعض صور النقود الالكترونية وكذلك الآلات التي تقوم بإصدارها[1].

I-1-2 مفهوم النقود الإلكترونية.

أولا: تعريف النقود الإلكترونية:

نظرا لحداثة النقود الإلكترونية فإن هناك خلافات حول تعريف هذه النقود، ومن ثم تقديم تعريفات متعددة للنقود الإلكترونية نذكر منها [2] :

تعريف 1: " هي احدى الوسائل الحديثة للتعامل التجاري عبر شبكة الإنترنت وهي تشبه النقود التقليدية في معظم خصائصها غير أنها عملة إلكترونية بدلا من الورق أو المعدن"[3].

تعريف 2: " هي كل الأموال التي يتم التعامل بها بطريقة إلكترونية وبعيدا عن الطرق التقليدية لتبادل النقود كالمصارف والشيكات المصرفية والعملات الورقية والمعدنية "[4].

تعريف3: "هي القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، ويتم تخزينها في جهاز إلكتروني، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية[5].

تعريف4: " النقود الالكترونية مجموعة من البرتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العمولات التقليدية[6].

ويمكن إعطاء تعريف شامل للنقود الإلكترونية، فهي تعتبر" قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك "

وبعبارة أخرى هي: مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العلات التقليدية، فهي إذا تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية فهي إذا المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها[7].

ثانيا: خصائص النقود الإلكترونية: يمكن استخلاص بعض خصائص النقود الالكترونية فيما يلي:

---

[1] شيماء جودت، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010، ص27.

[3] أحمد عبد العليم العجمي، **نظم الدفع الإلكترونية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص85.

[4] محمد عمر الشويرف، **التجارة الإلكترونية** ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص129.

[5] نادر عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2007، ص83.

[6] منير محمد الجنبيهي،**النقود الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص 10.

[7] بونايرة راضية، صادو أسامة، **دور تقنيات الدفع الإلكترونية في تفعيل نشاط البنك الجاري- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري- وكالة جيجل 671**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد الصديق بن يحي، جيجل،2016، ص56.

- **النقود الالكترونية مخزنة على وسيلة الكترونية:**

فهي عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الحاسب الألي، أو على قرص صلب أو أي وسيلة تفي بهذا الغرض[1]. وهذا العنصر يميز النقود الالكترونية عن النقود القانونية والائتمانية التي تعد وحدات نقدية مسكوكة أو مطبوعة. و في الواقع فإنه يتم دفع ثمن هذه البطاقات مسبقا أو شرائها من المؤسسات التي أصدرتها ولهذا فإنه يطلق عليها البطاقات سابقة الدفع Prepaid Cards[2].

- **النقود الالكترونية غير مرتبطة بحساب بنكي :**

وتتضح أهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الالكترونية عن وسائل الدفع الالكترونية الأخرى Electronic Means Payment . فهذه الأخيرة عبارة عن بطاقات إلكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة، ومن أمثلة وسائل الدفع، بطاقات الخصم Debit Cards ، وهي عبارة عن بطاقات يقتصر استخدامها خصمًا على حسابات دائنة للعملاء يتم بموجبها تحويل قيمة نقدية من حساب إلى حساب اخر، فهي بمثاب المفتاح الذي يسمح بالنفاذ إلكترونيا إلى الودائع البنكية المملوكة لحامل هذه البطاقة. وتعتبر بطاقات الائتمان Credit Cards من قبيل وسائل الدفع الإلكترونية حيث يتم استخدام هذه البطاقات خصما على حسابات بنكية مدينة نظير فائدة يقوم بدفعها حامل أو مالك هذه البطاقة إلى المؤسسة المصرفية التي منحته هذا الائتمان.

من الواضح إذا أن النقود الإلكترونية تتشابه مع الشيكات السياحية Cheks Travelers حيث إنها عبارة عن استحقاق حر عام على بنك خاص أو مؤسسة مالية أخرى، وغير مرتبط بأي حساب خاص. وهذا ما دعى البعض إلى اعتبار النقود الالكترونية بمثابة تيار من المعلومات السابحة أو الطوافة[3].

- **النقود الالكترونية ثنائية الأبعاد:**

بمعنى أنها يسمح بتحويل القيمة من شخص الى شخص أخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية المشفرة.

كما أنه لا يستلزم في معظم الأحيان وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة و تأكيد التبادل. فعملية الدفع بالنقود الالكترونية لا تحتاج سوى طرفين غالبا المستهلك والتاجر، أما الطرف الثالث وهو مصدر هذه الوحدات فإن دوره يقتصر على منح المستهلك هذه الوحدات من البداية، وقبل عملية الشراء فالوحدات

[1] بن سالم أحمد عبد الرحمان، **النقود الالكترونية بين حتمية التطور التكنولوجي وضرورة التأطير القانوني**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 02،العدد 03، السنة 2022، المركز الجامعي مغنية الجزائر، ص7.

[2] أحمد عبد العليم العجمي، **نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013،ص94.

[3] أحمد عبد العليم العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الالكترونية وهي التي تعبر عن قيمة مالية ما. تنتقل بذاتها من الوسيط الالكتروني للطرف الأول إلى الوسيط الالكتروني لطرف الثاني[1].

- **النقود الالكترونية لها قيمة نقدية:**

أي أنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية ويترتب على هذا الأخير أنه لا تعتبر بطاقات الاتصال التليفوني من قبل النقود الالكترونية حيث أن القيمة المخزنة على الأولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات وكذلك الأمر بالنسبة للبطاقات الغذائية الكوبانات والتي من المتصور تخزينها إلكترونيا على بطاقات، فهي لا تعد نقود الكترونية لأن القيمة المسجلة عليها ليست قيمة نقدية بل هي قيمة عينية تعطي حاملها الحق في الشراء وفقا للقيمة المخزنة على البطاقة[2].

- **النقود الالكترونية تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها:**

ويعني هذا العنصر ضرورة أن تحظى النقود الالكترونية بقبول واسع من الأشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها. فيتعين إذا ألا يقتصر استعمال النقود الالكترونية على مجموعة معينة من الأفراد، أو لمدة محددة من الزمن، أو في نطاق إقليمي محدد. فالنقود ولكي تصير نقودا يتعين أن تحوز ثقة الأفراد

وتحظى بالإقبال عليها باعتبارها أذاة صالحة للدفع ووسيط للتبادل.

من ناحية أخرى فإنه لا يجوز اعتبار بعض الوسائل الالكترونية نقودا الكترونية في حالة ما إذا كان مصدرها ومتلقيها هو شخص واحد. فعلى سبيل المثال لا تعد بطاقات الاتصال التليفوني نقودا الكترونية نظرا لكون من أصدرها ومن يقبلها هو هيئة واحدة (أي هيئة الاتصالات التليفونية) حيث لا يصلح العمل بهذه البطاقة إلا في أجهزة التليفون التي خصصتها هذه الهيئة لهذت الغرض[3].

- **سهولة الحمل والاستخدام:**

راجعة الى خفة وزنها وصغر حجمها ولهذا فهي أكثر عمليةً من النقود التقليدية، حيث تعفى الفرد من حمل نقدية كبيرة لشراء السلع والخدمات رخيصة الثمن.

وأما سهولة الاستخدام فقد صممت النقود الالكترونية لتكون سهلة الاستخدام مقارنة بوسائل دفع أخرى بحيث أصبح من الممكن لأي شخص أن يمارس عملية البيع أو الشراء عبر الشبكة. ولا جدال في أن سهولة

---

[1] سارة متلع القحطاني، **النقود الالكترونية: حكمها الشرعي وأثارها الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن وأصول الفقه، جامعة الكويت،2008، ص311.

[2] عزيزة بن سمينة، **تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 395.

[3] أحمد عبد العليم العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الاستخدام تشكل عنصرا حاسما في قبول المستهلكين لأي نظام للنقود الالكترونية. ويعتبر القبول العام والأوسع لأي نظام مطروح للنقود الالكترونية ضروريا لضمان استمراره وبقاءه[1].

- **النقود الإلكترونية ليست متجانسة:**

حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضا حسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود[2].

- **دفع النقود الالكترونية من خلال شبكة الأنترنت:**

حيث لا يمكن استخدامها إلا من خلال حاسوب أو أجهزة مرتبطة عبر شبكة إلكترونية خاصة أو عامة. وهدا ما يجعلها ذات طابع دولي وهو ما يستلزم وجود تنظيم دولي خاص بها ينظم ويشرع ألية التعامل بها[3].

- **النقود الإلكترونية هي نقود خاصة:** على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق الدول شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة[4].

I-1 -3 أشكال النقود الإلكترونية

تختلف صورة النقود الإلكترونية وأشكالها تبعا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، وكذلك وفقا لحجم القيمة النقدية المخزنة على تلك الوسيلة التكنولوجية.

اولا: معيار الوسيلة

نستطيع ان نقسم النقود الإلكترونية وفقا للوسيلة المستخدمة لتخزين القيمة النقدية عليها إلى البطاقات سابقة الدفع، القرص الصلب وأخيرا الوسيلة المختلطة.

1. **البطاقات سابقة الدفع Prepaid cards** : ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية وتأخذ هذه البطاقات صورا متعددة. وأبسط هذه الأشكال هي البطاقات التي يسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبلغ الذي تم إنفاقه ومن أمثلتها البطاقات الذكية Smart

[1] زكرياء مسعودي ، الزهرة جقريف، **ماهية النقود الالكترونية**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد03، 2018،ص44.

[2] شوقي جباري، **الأثار المرتقبة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية**، مجلة الاقتصاد الجديدة، العدد5، 2012، ص319.

[3] العشي وليد، مدياني محمد، **واقع استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد3، 2018،ص 254.

[4] بوعافية الرشيد، **دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية** ،المجلة للاقتصاد والمالية، العدد02، المركز الجامعي بتيبازة، ص، ص،115،114.

cards المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبطاقات دامونت سابقة الدفع Dammnt Prepzid cards والتي يتم تداولها بصورة شائعة في الدانمارك.

2. القرص الصلب Hard Disk : ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الأنترنت، ولهذا فإنه يطلق على هذا النوع من النقود بالنقود الشبكية Network Money وطبقا لهذه الوسيلة فإن مالك النقود الإلكترونية يقوم باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع والخدمات من خلال شبكة الأنترنت، على أن يتم حسم ثمن هذه السلع والخدمات في الوقت نفسه من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

3. الوسيلة المختلطة: وتعد هذه الوسيلة خليطا مركب من الطريقتين السابقتين حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الألي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الأنترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات[1].

ثانيا: معيار القيمة النقدية:

هناك تصنيف أخر للنقود الإلكترونية يرتكزن على معيار حجم القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الإلكترونية (البطاقات البلاستيكية أو القرص الصلب) ونستطيع أن نميز هنا بين شكلين من النقود الإلكترونية:

1. **بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة Timy value cards :** هي عبارة عن وحدات الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى أخر، ويتم الوفاء بها بطريقتين الأولى تخزن فيها الوحدات الإلكترونية على القرص الصلب في الحاسوب الشخصي للعميل من خلال برنامج يسلمه الشركة المصدرة ثانيهما أن تخزن النقود الإلكترونية على بطاقة ذاكرة يحملها المستهلك للوفاء بالتزاماته وتصبح غير قابلة للاستعمال بعد نفاد المبالغ المحملة[2].
2. **بطاقات ذات قيمة متوسطة:** وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لاتتجاوز100 دولار.ومن الملاحظ إذا أن النقود الإلكترونية لم تعرف حتى هذه اللحظة فئة نقدية أكبر من المائة دولار، وان لم يكن من المستبعد تطورها في المستقبل[3].

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، **النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد01،جامعة عين الشمس، القاهرة، 2017، ص18.

[3] السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 29، 30.

ثالثا: معيار الهوية: تبعا لهذا المعيار يوجد نوعان من النقود[1]:

1. **النقود الالكترونية الاسمية:** وهي تحتوي وحدة نقد إلكتروني تتعلق بهوية كبل الأشخاص الذين يتداولونها.
2. **النقود الالكترونية غير الاسمية:** حيث يتم تداول وحدة النقد دون الإفصاح عن حاملها إلا إذا أنفقها شخص ما أكثر من مرة واحدة.

I -1 – 4 أنواع النقود الالكترونية:

تتكون النقود الالكترونية من عدة أنواع نذكر منها[2]:

1- نقود المخزون الالكتروني:

يتم في هذا النوع من أنواع النقود تخصيص مبالغ في حافظة نقود الكترونية، حيث يتم التخزين على بطاقة لها ذاكرة، تصبح غير قابلة للاستعمال بعد نفاذ المبالغ المحملة عليها، وهنالك حافظة النقود الافتراضية Porte monnaievirtuel، حيث لا يكون المبلغ المخصص بها ثابتا على بطاقة، بل على ذاكرة كمبيوتر البنك أو الجهة التي تقدم خدمة الدفع الالكتروني. ويقوم العميل بالحصول على وحدات النقد الالكتروني من البنك بالكمية التي يرغبها في صورة وحدات نقد صغيرة ويطلب وضعها في محفظة النقود التي يختارها، ويتم الوفاء من المشتري الى البائع من خلال برنامج خاص بإدارة الدفع الالكتروني يكون لدى الطرفين، حيث يتم تحديد وحدات النقد التي سيتم الدفع بها بالرقم الخاص لكل وحدة في كشف خاص او ارساله الى البائع عن طريق البنك المصدر للعملة الذي يتأكد بدوره من صحة الأرقام.

2-البطاقات البلاستيكية الممغنطة :

وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطسية التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلا من حمل النقود، واشهرها الفيزا (Visa)، والماستر كارت (Master Card)، و امركان اكسبرس (Express Ameirican) وتكون هذه البطاقات مدفوعة القيمة المالية سلفا ومخزنة فيها، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الأنترنت وغيرها من الشبكات ،كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية Point of sale- p.o.s، حيث يقوم المستخدم سلفا بدفع مقدار من النقود التي يتم تمثيلها بصيغة الكترونية رقمية على البطاقة الذكية وعندما يقوم المستخدم بعملية شراء سواء أكان ذلك عبر الانترنت ام في متجر تقليدي يتم خصم قيمة

---

[1] سحنون مصطفى ،**الأثار المترتبة على تطبيق النقود الالكترونية كألية للتكنولوجيا المالية الحديثة**، مجلة النمو الاقتصادي و ريادة الأعمال، المجلد01، العدد01،المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر ،ص65.

[2] نهى خالد عيسى الموسوي وإسراء خضير مظلوم ألشمري، **النظام القانوني للنقود الالكترونية**، مجلة جامعة بابل، كلية القانون، المجلد 22، العدد 02، 2014، ص ص،270،271.

المشتريات وهنالك العديد من منتجات النقود الالكترونية التي يمكن اعادة تحميلها بقيمة مالية عن طريق ايداع نقود في البنك او عن طريق ايداع نقود في البنك او عن طريق اي حركة مالية اخرى ملائمة.

وهنالك أنظمة برمجية تتيح مكافئا الكترونيا لا يحتاج الى بطاقة بلاستيكية فهي انظمة تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عب الانترنت، ولكي يكون نظام النقود الالكترونية المعتمد بالكامل على البرمجيات فعالا وناجحا لابد من وجود ثلاثة اطراف فيه هي (الزبون أو العميل والمتجر البائع و البنك الذي يعمل الكترونيا عبر الانترنت Online Bank، و الى جانب ذلك لابد ان يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب بنكي لدى البنك الالكتروني الذي يعمل عبر الانترنت، وبالفعل فقد اصبح من الممكن عن طريق استخدام برمجيات معينة من اشهرها برنامج E.cach ، استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء والدفع عبر الانترنت، كما ان هذه البرمجيات تتيح ارسال النقود الالكترونية على شكل مرفق attachment في رسالة بريد الكتروني.

3- النقود الائتمانية الالكترونية:

ويطلق عليها النقود الرقمية أو الرمزية أو القيمة E.cach وتعرف بأنها تسجيل لقيمة العملة الموثقة والمقيدة في شكل الكتروني ، ويمنح فيها البنك لحملها تسهيلا ائتمانيا، حيث يستطيع استعمالها للحصول على السلع والخدمات، ويتولى البنك السداد ثم يقوم الحامل بسداد مادفعه البنك مع الفوائد خلال أجل متفق عليه، ولاتمنح البنوك هذه البطاقات إلا بعد التأكد من ملاءة العميل أو الحصول منه على ضمانات عينية أو شخصية، وهي تمثل المفهوم الحقيقي للعملة الالكترونية لسببين: الأول تسمح هذه النقود بالوفاء مباشرة بالمقابل النقدي للعقد الالكتروني عن طريق الانترنت، وذلك دون الحاجة الى الاتصال بالمتعاقد أو تدخل وسيط، حيث تنقل العملة مباشرة من المشتري الى البائع دون تدخل البنك أو الجهة التي تعمل على إدارة الدفع الالكتروني. الثاني تتمثل هذه النقود في سلسلة من الارقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لعملائها، ويتم الحصول عليها في صورة نبضات Gits كهرومغناطسية على كارت ذكي أو على الهارد لايف.

4- النقود الالكترونية البرمجية:

هي بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن ادخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ويتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنت من خلال المحفظة الالكترونية.

وجدير بالذكر ان البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة CHIP حسابية وهي قادرة على تخزين بيانات تعادل خمسمائة ضعف ما يمكن ان تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة، وبخلاف ما عليه

الحال في القود الالكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فإنه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الأنترنت في الأسواق التقليدية، كونها فائقة القدرة على تخزين البيانات الخاصة بعميلها فهي كمبيوتر متنقل وتمثل حماية كبير ضد التزوير وسوء الاستخدام حيث تتم الأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية و التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها.

5- الصكوك الالكترونية (Electronic Checgs) :

الصك الالكتروني هو المكافئ الالكتروني للصكوك الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، والصك الالكتروني هو وثيقة الكترونية موثقة ومؤمنة تحتوي على البيانات الأتية : رقم الصك واسم الدافع ورقم حساب الدافع واسم المصرف واسم المستفيد والقيمة التي ستدفع، و وحدة العملة المستعلمة وتاريخ الصلاحية والتوقيع الالكتروني، يرسلها مصدر الصك الى مستلم الصك (حامله) ليعتمده و يقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الصك المالية الى حساب حامل الصك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الصك و إعادته الكترونيا الى مستلم الصك ليكون دليلا على أنه تم صرف الصك فعلا ويمكن لمستلم الصك أن يتأكد الكترونيا قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه، و يتعهد فيها البنك بسداد الصكوك التي يحررها العميل بشروط معينة، حيث يقوم البنك بفتح حساب و تحديد التوقيع الالكتروني للعميل، و يخطر كل من الطرفين بتمام إجراء المعاملة المصرفية، أي خصم الرصيد من المشتري و إضافته لحساب البائع.

وبشكل عام فإن أهم ما يميز الصك الالكتروني بأنه لا يشترط أن يكون مكتوبا بخط اليد، وموقعا بواسطة الشخص الذي يصدره (الساحب) بالشكل التقليدي لكي يكون قانونيا وصالحا للاستخدام.

I- 2- أليات عمل النقود الإلكترونية.

تختلف طبيعة النقود الالكترونية باختلاف وجهات النظر إليها، وتخضع الى ضوابط معينة يلتزم بها مصدرو هذه النقود ويتخذون أساليب لإصدارها وكيفية العمل بها.

I-2-1 طبيعة النقود الالكترونية

تفاوتت اراء الاقتصاديين بشكل ظاهر فيما يتعلق بتحديد طبيعية النقود الإلكترونية وسنحاول أن نبرر هذه الآراء المتفاوتة:

الرأي الأول : النقود الإلكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية.

لا خلاف حول أن النقود هي رمز يمثل القيمة و ليست القيمة ذاتها. وقد تطور التمثيل المادي physical representation للنقود عبر التاريخ النقدي من المقايضة إلى العملات المعدنية ثم إلى العملات الورقية. واليوم يعتبر استخدام الوسائل الإلكترونية أكثر صور حداثة و تعقيدا، ولعل الفرق الجوهري بين النقود الإلكترونية و صور النقود السابقة عليها هي أنها لم تعد تأخذ بالضرورة شكلا ماديا و إنما أصبحت تتمثل

في مجرد انتقال المعلومات بين أطراف التبادل. «فالمعلومات عن النقود أصبحت أكثر أهمية من النقود ذاتها ". وبناء على ما تقدم تعتبر النقود الإلكترونية الصيغة غير المادية version dématerialisée للنقود الإلكترونية. فإصدار النقود الإلكترونية يتم من خلال تحويل شكل النقود من الصيغة الورقية إلى الصيغة الإلكترونية . فهي إحلال شكل من النقود محل شكل اخر. فلدى مؤسسة الإصدار ستكون هناك مساواة بين "نقود المدخلات " وهي النقود التقليدية التي تحصل عليها حتى تشحن البطاقة و "توقد المخرجات" التي هي عبارة عن النقود الإلكترونية التي تشحن بها البطاقة[1].

الرأي الثاني: النقود الإلكترونية أداة تبادل و ليست أداة دفع

التفسير الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين يقرر أن الاختلاف الرئيسي بين النقود التقليدية والنقود الإلكترونية يمكن في الحقيقة أن النوع الأخير لا يصدر عن المصرف المركزي , فهو كما يشير مكتب الميزانية بالكونجرس الأمريكي _ مجرد تمثيل لوعد المصدر بالدفع « representation of th issuer's promise to pay ».

ويستند هذا الرأي إلى التفرقة التي اقترحها بعض الاقتصاديين مثل G.SHACKLE و C.GOODHART بين أدوات الدفع means of payment.moyens de paiement و أدوات التبادل modium of exchanhe .moyens d'échang . فبينما يتم الدفع النهائي حين لا يكون هناك أية مطالبة في المستقبل ، فإن استخدام أدوات التبادل يؤدي إلى إتمام عملية البيع و لكنه يتطلب عملية إضافة تتمثل في الدفع النهائي paiement final ، الذي يؤدي إلى نهو أية مطالبة من أي نوع كانت بين مختلف أطراف عملية التبادل (المشتري و البائع و الوسيط مصرفا كان أو مؤسسة إصدار).

فالشيك مثلا لا يعتبر أداة دفع و لكن ينظر إليه كأمر لطرف ثالث هو المصرف المصدر بإتمام للدفع. ولا يكون هذا الدفع نهائيا إلا عندما يجوز المستفيد على الأصول النقدية بدون مخاطر. و كذلك الأمر بالنسبة لبطاقات الائتمان على تفضيل بيناه فيما سلف. فوفقا لهذا الرأي يكون الدفع نهائيا فقط حينما لا تتبقى اية مطالبة من قبل البائع نحو المشتري أو المصدر .

و الواقع أنه وفقا لهذا الرأي كما تلاحظ ناديا بيفاريتي فإن الاختلاف الرئيسي بين النقود الإلكترونية والوديعة deposit.dépot، يمكن فقط في الفرق بين أدوات الدفع، أي النقود الجيدة (نقود المصارف المركزية و الودائع لدى المصارف التجارية) و أدوات التبادل، أي النقود غير الجيدة (أدوات الدفع التي تصدرها مؤسسات خاصة). فإذا كان يتعين انتظار رجوع النقود الإلكترونية للمصدر حتى يحصل من انتقلت إليه النقود الإلكترونية على حقوقه كاملة، فإن سبب ذلك يرجع للنظرة إلى أصول المؤسسات الخاصة على

[1] زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير تخصص تمويل دولي و المؤسسات المالية والنقدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، 2010،ص 47.

أنها أكثر مخاطرة plus risqué مقارنة بأصول المصارف المركزية. غير أننا إذا واصلنا هذا التحليل إلى نتيجته المنطقية فإننا سننتهي إلى عدم اعتبار النقود الورقية التي تصدرها المصارف المركزية أداة للدفع النهائي لأنها هي أيضا ليست خالية بشكل تام من المخاطر .

و في ظل هذا الرأي يعتبر إصدار النقود الإلكترونية نوعا من بيع أصول المصدر. فهذه النقود تشتري من المصدر مقابل مبلغ معادل من النقود التقليدية ، أو بتعبير اخر يتم شراء إصدارات النقود الإلكترونية بما يعادلها من نقود المصارف المركزية . فنحن هنا بصدد نقود تشتريها نقود أخرى. وكذلك فإنه في نهاية دورة حياة النقود الإلكترونية يقوم المصدر الذي يستردها بالتصرف كمشتري لها من البائعين الذين تلقوها نظير مبيعاتهم.

و طبقا للمنطق السالف فإن مؤسسات الإصدار ملزمة بالاحتفاظ بالنقود التقليدية التي تلقتها في مقابل بيع النقود الإلكترونية مما يشكل تقييدا لقدرة تلك المؤسسات على إصدار النقود الإلكترونية. فالنقود الإلكترونية تأخذ فقط مكان النقود الأخرى[1].

الرأي الثالث: النقود الإلكترونية أداة ائتمان:

يرى بيرت إيلي BELY أن كافة صور النقود هي أشكال للائتمان forms of credit التي تستخدم أيضا كأداة تبادل . فالعملة currency على سبيل المثال تعتبر أداة ائتمان لأنها تشكل دينا liability على مصدرها، أي الحكومة . وكأداة للائتمان فإن العملة تستخدم كمخزن للقيمة لمالكها و أيضا كوسيط للتبادل تسهل له إجراء التعاملات المختلفة. و في المقابل فإن العملات المعدنية (الذهبية و الفضة) هي الصورة الوحيدة للنقود التي لا تعتبر ضمن أشكال الائتمان. غير أن هذه العملات لم تعد تتداول في الاقتصاد السوقي المعاصر.

والنقود الإلكترونية التي هي الرصيد النقدي المسجل إلكترونيا على بطاقة مختزنة القيمة , تعتبر ايضا ائتمانا، لأن هذا الرصيد يعد نوعا من الديون بالنسبة لمصدرها . وكما هو الشأن بالنسبة لمؤسسة الإيداع, فإن مصدرها يعد نوعا من الديون بالنسبة لمصدرها. وكمت هو الشأن بالنسبة لمؤسسة الإيداع فإن مصدر البطاقة يستخدم الأموال التي دفعتها حامل البطاقة في حيازة الأصول ويتمثل الالتزام القانوني لمصدر البطاقة حيال حاملها في الوحدات النقدية و الرقمية الإلكترونية المسجلة على البطاقة ،وهو ما يتشابه مع حقيقة أن الالتزام القانوني للحكومة في مواجهة حائز العملة يتمثل في قطعة العملة ذاتها[2].

---

[1] أحمد جمال موسى، **النقود الإلكترونية وتأثيراتها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**، الجزء الأول، لبنان،2000، ص، ص 138، 139.

[2] نفس المرجع، ص، ص141،140.

الرأي الرابع: النقود الإلكترونية صورة افتراضية لتدفق ثلاثي الأقطاب

يرفض أنصار هذا الرأي فكرة شراء مؤسسات إصدار النقود الإلكترونية للنقود التقليدية المقابلة لما تصدره من نقود إلكترونية التي دافع عنها أنصار الرأي الثاني. ففي اعتقادهم أن شراء الدين أو المطالبة claim هو في الواقع الأمر عملية اقتراض. و يعبر عن ذلك تقرير أوروبي بقوله "إنه من الواضح بتعبير اقتصادي أن الأموال التي يتلقاها المصدر هي وديعة مصرفية. فهي بالتأكيد مطالبة يملكها حامل البطاقة (أو صاحب الحساب) تجاه طرف ثالث.

فالواقع أن المصدر لا يملك الأموال المقابلة للنقود الورقية و لكنه يتلقاها كوديعة .فعلى حين أن فكرة شراء الأصول توحي بأن النقود تغادر مؤسسة الإصدار، فإن الحقيقة أن تلك النقود لا تخرج من عند هذه المؤسسة و تظل مودعة لديها. ويؤكد ذلك أنه في لحظة تلقي المصدر للائتمان المقابل للمبالغ المشحونة في البطاقة يصبح انيا مدينا بهذا المبلغ (أو لاتجاه حامل البطاقة، ثم بعد ذلك تجاه من دفعت إليه النقود الإلكترونية). فمصدر النقود الإلكترونية يتصرفون في واقع الأمر كمؤسسات إيداع. ولعل هذا هو السبب في مطالبة العديد من المسؤولين و الخبراء بقصر وظيفة إصدار النقود الإلكترونية على مؤسسات الائتمان وحدها.

ومع ذلك فإن إصدار النقود الإلكترونية لا يعتبر في حد ذاته عملية ائتمان. فالواقع ان إصدار النقود الإلكترونية والإيداع لدى المصدر لا يشكلان عملية واحدة ، حيث يتعين التمييز بين عمليتي تقديم الوديعة للمصدر وإصدار النقود الإلكترونية. فصاحب البطاقة(أو الحساب) يقرض الأصول للمصدر لتشكل دينا على الأخير, وعندما تصدر النقود الإلكترونية لصالح حامل البطاقة فإنها لا تعطي له على سبيل الحيازة النهائية وإنما يتم فقط إقراضها له. فصاحب البطاقة يحصل على ائتمان بقيمتها في صورة نقود إلكترونية .ومن الطبيعي أن المصدر يعلم أن هذه النقود الإلكترونية ستعود مرة أخرى لتدخل في حساباته. فهذا هو منطق الإصدار في حلقة emission à circuit الذي يوجب تدمير النقود الإلكترونية لدى مصدرها تجنبا لمخاطر الصرف المزدوج. فإذا كان المصدر مدينا لصاحب البطاقة بقيمة النقود الحقيقية التي أودعتها من أجل إصدار النقود الإلكترونية، فإن صاحب البطاقة(من بعده البائع أو غيره ممن تنتقل إليه تلك النقود) يظل أيضا مدينا للمصدر بالنقود الإلكترونية لحين تدميرها.

والواقع أن حياة النقود الإلكترونية تمر بمراحل ثلاث:

1- الإصدار لصالح صاحب البطاقة.

2_ الانتقال من صاحب البطاقة إلى طرف ثالث كالبائع الذي انتقلت إليه النقود الإلكترونية.

3_ تدمير النقود الإلكترونية عن طريق قيام الطرف الثالث باسترداد مقابلتها من النقود التقليدية من المصدر.

يلخص هذا الرأي إلى أن النقود الإلكترونية نفسها ليست وديعة ولكنها حق في تلقي وديعة un droit à recevoir un dépôt ومن ثم فإن المرحلة الثانية المشار إليها سلفا لا تعتبر عملية دفع نهائي . فلا يجب بأي حال النظر للتدفقات flux الإلكترونية في المراحل الثلاث كتدفقات منفصلة و إنما يتعين اعتبارها تدفقا واحدا يتشكل من ثلاث أقطاب لا غنى عنها جميعا لتمام دور النقود الإلكترونية كأداة دفع حقيقية ونهائية. وكنتيجة منطقية لما سبق يجب رفض اعتبار النقود الإلكترونية أصلا ماليا و إنما اعتبارها صورة تخيلية أو افتراضية image virtuelle للدورة الكاملة التي تتشكل من إيداع النقود الإسمية (التقليدية) وإصدار النقود الإلكترونية و تدميرها عند إجراء كل عملية من عمليات الدفع. ونحن نعتقد بالفعل أن النقود الإلكترونية تعتبر أداة دفع تامة و نهائية إذا نظرنا إليها نظرة كلية شاملة للمراحل التي ذكرناها[1].

I-2-2 المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية :

بعد تحديد مصدري النقود الإلكترونية مسألة شائكة ستواجه أي تنظيم قانوني لهذه النقود وقد تسمح الحكومة لأحدى الجهات التالية لإصدار هذه النقود. وتتمثل هذه الجهات في البنك المركزي أو البنوك التجارية أو المؤسسات المالية غير البنكية أو المؤسسة غير المالية:

- **إصدار النقود الإلكترونية من قبل البنك المركزي** :في حالة إصدار النقود الإلكترونية من قبل البنك المركزي سيؤدي ذلك إلى القضاء على المشكلات القانونية. والتي قد تنشأ عن وجود هذه النقود، مما سيوسع تطبيق اللوائح القانونية على النقود الإلكترونية دون الحاجة إلى إصدار لوائح قانونية جديدة. ومن ناحية أخرى فإن افتراض البنك المركزي لهذه المسؤولية سيمنح الدولة من فقدان الدخل الناتج عن أداء العملة والذي كام من الممكن أن تخسره إذا أصدر الطرف الأخر هذه النقود. كما يمكن للدولة أيضا التحكم في حجم النقود الإلكترونية ن خلال البنك المركزي ،وبالتالي تجنب أي اضطراب في السياسة النقدية والاقتصادية التي قد تنشأعن انتشار هذه الأدوات الجديدة التي قد تنشأ عن انتشار هذه الأدوات الجديدة. هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن للدولة التحكم في السياسات المتعلقة بهذه النقود والتي تقلل من فرص التهرب الضريبي وغسل الأموال وتتخذ أيضا تدابير لحماية المستهلك، ومع ذلك فإن هذا الخيار من شأنه القضاء على الابتكار وتقليل المنافسة التي كان من المتوقع تفعيلها إذا سمح للمؤسسات الخاصة بإصدار النقود الإلكترونية[2].
- **إصدار النقود الإلكترونية من قبل البنوك التجارية:** يجوز تكليف البنوك التجارية بعملية إصدار النقود الإلكترونية ، وهذا لن يتطلب تشريعا جديدا لكن مظلة القانون البنوك الحالي سوف تمتد إلى النقود

[1] زهير زواش، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] أحلام بولفوس، وزينة حجيج، **النقود الالكترونية كألية لتفعيل الضرائب الالكترونية في الجزائر– دراسة حالة قباضة الضرائب بويزاري محمد**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2019، ص 23.

الإلكترونية وقد تكون هناك حاجة لبعض التعديلات الطفيفة في القانون الحالي وقد خصصت بعض الدول تشريعات قانونية خاصة للسماح للبنوك بإصدار هذه النقود[1].

- **إصدار النقود الإلكترونية من قبل المؤسسات ائتمانية غير مصرفية:** وفي هذه الحالة فان التنظيم القانوني الحالي للقطاع المصرفي سوف يمتد أثره إلى النقود الالكترونية، وقد يحتاج إلى بعض التغيرات الطفيفة التي قد تفرض مزيد من الضوابط على المؤسسة المسموح لها بإصدار هذه النقود، وهذا الخيار يشجع على المنافسة والابتكار إلا أنه منتقد لأن الدولة ستفقد جزء من إيراداتها إذا ظهرت النقود الالكترونية كمنافس قوي للنقود القانونية.

وأخيرا فقد يعهد بأمر اصدار النقود الالكترونية إلى مؤسسات غير مالية وغير ائتمانية، وفي مثل هذه الحالة فإن وجود تشريع مستقل يصبح أمرا ضروريا لتجنب المخاطر والأثار العديدة التي يمكن أن تنتج عن مثل هذا الموضوع[2].

وتتخذ هذه المؤسسات أساليب للإصدار النقود الإلكترونية نذكر منها[3]:

1- **DIGI CASH**: تصدر شركة DIGI CASH نظاما للنقود الإلكترونية لحامله يعرف باسم E.CASH ,بمعنى أن النقود الإلكترونية يمتلك قيمتها المالية مما يؤدي إلى الخصوصية المطلقة للعميل التي تعتبرها الشركة حجر الزاوية في هذا النظام مؤكدة أنه ليس من الضروري للمؤسسة التي تصدر النقود الإلكترونية أن تعرف من يحوزها، وحتى تنجز الشركة هذا المستوى من الخصوصية للعملاء تستخدم ما يعرف باسم BLIND SIGNATURE عند إصدار النقود الإلكترونية حيث يستطيع العميل من خلال برنامج خاص للحاسوب الألي أن يصدر وحدات النقود الإلكترونية التي يحتاجها غير مرقمة ثم يرسلها إلى البنك الذي يتعامل معه فيقوم البنك بوضع رقم عشوائي لكل وحدة مضيفا الية BLIND SIGNATRE، ثم يقوم بخصم القيمة المعادلة لهذه الوحدات على حساب العميل ثم يعيدها مرة أخرى عن طريق المستلم إما للتأكد من عدم إنفاقها من قبل أو لإضافة ما يعادلها إلى حسابه.

2- **CYBER CASH** : هي واحدة من اشهر شركات إصدار النقود الإلكترونية ، و تعتمد الشركة على الإمكانات المتوفرة في بطاقات الائتمان مع قيامها بتأمين البيانات التي كانت تؤدي إلى إحجام العملاء عن استخدامها في الدفع عبر الشبكة فوضعت نظام للتعامل ببطاقات الائتمان بعد تأمين يسمى SECURE CARD TRANSPORT من خلال هذا الأسلوب تقدم الشركة مجانا عبر موقعها على الشبكة برنامج يعرف

---

[1] أحلام بولفوس، وزينة حجيج ،مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] سناء بوزيان وسعيدة قريوة، **أثر النقود الالكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية- دراسة حالة لمملكة العربية السعودية 2002-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص النقود والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014، ص 24.

[3] محمد أحمد الشرقاوي، **مفهوم الأعمال المصرفية و الإلكترونية و أهم تطبيقاتها**، بحث مقدم الى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة و القانون ،المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي الفترة (10-12) ماي 2003، ص، ص، 32 ،33 .

باسم CYBER CASHWALLET حيث يستطيع العميل فور تحميل هذا البرنامج إلى حاسبة الشخصي أن يدخل إلى المعلومات المتعلقة بكافة أنواع بطاقات الائتمان التي قد يرغب في استخدامها عبر الشبكة و عقب توفيق هذا البرنامج مع برنامج الدخول إلى الشبكة يتحول إلى برنامج مساعد ينشط تلقائيا في كل مرة يبدأ فيها العميل التسوق عبر الشبكة بحيث يستطيع العميل أن يقوم بالشراء من أحد الباعة الذين يستخدمون نفس النظام.

3- **MENDEX** : تقدم شركة مون دكس نظام من نوع OFF-LINE يعتمد على البطاقات الذكية التي تصدرها الشركة ,ويتميز هذا النظام بأنه يستطيع إتمام التعاملات من بطاقة لأخرى مباشرة دون الحاجة لوسيط . وتستطيع البطاقة تسجيل كل عملية يتم إجراءها، بحيث يمكن تتبع مسار النقود الإلكترونية التي ينصر التعامل بها على حاملي بطاقة مون دكس التي تحمل التوقيع الرقمي للشركة، وعندما يتم تبادل النقود الإلكترونية بين بطاقتين بصورة مرتبة بحيث يتم الخصم من بطاقة المشتري أولا ثم تضاف نفس القيمة إلى بطاقة البائع .

I-2-3 ضوابط إصدار النقود الإلكترونية

إن أي تنظيم قانوني لموضوع الإلكترونية النقود الإلكترونية لا يتعين عليه فقط تحديد طبيعة أو شخصية تلك الجهة التي تتولى إصدارها، وإنما عليه أن يضع مجموعة من الضوابط التي تضمن في النهاية درء المخاطر الاقتصادية والقانونية التي من المتوقع حدوثها عند اصدرا هذه النقود. تلك الضوابط قد تكون شكلية أي تتعلق بكل وصياغة النصوص القانونية المنظمة لموضوع النقود الإلكترونية، وقد تكون موضوعية أي تتعلق سواء بالجهة المصدرة للنقود الإلكترونية أو هيئات رقابية على المؤسسات المصدرة لتلك النقود، وسوف نسلط الضوء على هذه الضوابط في النقطتين التاليتين:

أولا: الضوابط الشكلية للتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية.

لابد أن تتميز نصوص التنظيم القانوني المتعلق بالنقود الإلكترونية بالوضوح الشديد حيث يتعين على السلطة التشريعية أن تحدد بدقة مفهوم النقود الإلكترونية. وتميزها عن وسائل الدف الإلكتروني الأخرى وعن البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد أو محدودة الأغراض.

من ناحية أخرى ومع الأخذ في الاعتبار الترتيبات التعاقدية التي يمكن ان تنشأ بين الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية. فإنه يجب على التشريع المتعلق بالنقود الإلكترونية أن يوضع بدقة التزامات وحقوق كل طرف في مواجهة الأطراف الأخرى، حيث أن التزامات وحقوق مصدر النقود الإلكترونية والعملاء التجار والأطراف الأخرى المستخدمة لهذه النقود يجب أن تتسم بالشفافية والوضوح. فيجب ان يكون من السهل على كل طرف أن يدرك ويعي مركزه القانوني، وذلك من خلال مصطلحات قانونية واضحة وسهلة. كما يجب أن ينصب التنظيم التشريعي المقترح على توضيح الخسائر التي يمكن أن تلحق بكل طرف في حالة ما إذا أعلن إفلاس المؤسسة المصدرة للنقود الإلكترونية بالإضافة إلى هذا فإن التشريع المقترح يجب أن

يوضح بصورة جلية ما إذا كانت ديون مصدر النقود الإلكترونية قد تم تغطيتها بضمان ودائع أو بضمان ودائع أو بضمانات أخرى تذكر في نفس التشريع ويتعين عليه أن يضع ترتيبات كل المنازعات موضحا بصفة خاصة ألية فض هذه المنازعات والهيئة أو المحكمة المختصة والقواعد الإجرائية التي يجب إتباعها وتطبيقها. وكذلك فإن التعامل في النقود الإلكترونية قد يكون عابرا للحدود. وهنا يتعين على أي تشريع يتصدى لموضوع النقود الإلكترونية أن ينطوي على نصوص لتلك المشكلات التي يمكن أن تنشأ عن الشعب وتدويل أثار النقود الإلكترونية ،وذلك من خلال المسؤولية القانونية لكل طرف والمحكمة المختصة بنظم النزاعات التي تثيرها هذه النقود[1].

ثانيا: الضوابط الموضوعية للتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية.

وتتعلق سواء بالجهة المصدرة للنقود الإلكترونية أو بجهات رقابية على المؤسسات المصدرة لتلك النقود لدى يتعين على أي تنظيم تشريعي للنقود الإلكترونية أن ينطوي على قيود تلتزم بها الجهة المصدرة لتلك النقود ومن أهم هذه الضوابط ما يلي[2]:

1. **خضوع المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية للإشراف والرقابة الدقيقة:**

إذا تولى البنك المركزي عملية إصدار النقود الإلكترونية في هذه الحالة لن يكون هناك إشراف من جهة أخرى، إلا أن الصعوبة تظهر حينما يتعهد بأمر إصدار هذه النقود إلى جهة مصرفية أخرى. في مثل هذه الحالات لابد من خضوع تلك الهيئات لعمليات إشراف دقيقة ورقابة صارمة من قبل جهات حكومية متخصصة كالبنك المركزي، مثلا، وذلك للوقاية من المخاطر التي يمكن أن تنتج عن إصدار تلك المؤسسات للنقود الإلكترونية.

2. **ضرورة توافر ضوابط أمنية على التشريع المتعلق بالنقود الإلكترونية:**

أن يعالج المشكلات المالية المتوقع حدوثها مثل غسيل الأموال أو المسائل الأمنية. ولهذا فإن الاهتمام لا يجب أن ينصب فقط على الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية، وإنما يجب أن يركز هذا التشريع أيضا على أنواع النقود الإلكترونية المقرر إصدارها.

3. **التزام الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية بتقديم إحصائية نقدية بصفة دورية:**

كما تم تبيانه سابقا فإن النقود الإلكترونية قد تؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود، وتحسبا لهذا فإنه من الضروري أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسموح لها بإصدار النقود الإلكترونية بتقديم بيانات إحصائية دورية إلى السلطات النقدية المتخصصة كالبنك المركزي مثلا.

---

[1] حاج صدوق بن شرفي، إليفي محمد، **النقود الإلكترونية كوسيلة دفع في إطار الصيرفة الإلكترونية**،(دور الأثار والتصور المستقبلي للتنظيم القانوني)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المعهد الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية،يومي26-27 أفريل،2011، ص 11.

[2] محمد شايب، **تأثير النقود الإلكترونية على دور البن المركزي في إدارة الساسة النقدية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاسه على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011، ص15.

4. **التزام المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية بقبول تحويلها إلى نقود عادية:**

يتعين على أي تنظيم قانوني للنقود الإلكترونية أن يضمن التزام مصدري النقود الإلكترونية بقبول تحويلها إلى نقود قانونية. وذلك عند سعر التعادل أو التكافئ في أي وقت يطلب فيه حامل هذه النقود تغييرها.

5. **إلزام مصدر النقود الإلكترونية بالاحتفاظ باحتياطي لدى البنك المركزي:**

يتعين على البنك المركزي أن يفرض قيود خاصة بالاحتياطي النقدي على مصدري النقود الإلكترونية، وذلك تحسبا لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الإلكترونية، مما يؤثر في النهاية على السياسة النقدية. ومن شأن المحافظة على هذا الالتزام أن تؤدي إلى استقرار الأسعار.

6. **ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي:**

وكنتيجة للبعد الدولي للنقود الإلكترونية فإن التنظيم القانوني الوطني لهذه النقود لن يكون فعلا ما لم يستكمل بتنظيم وتنسيق وتعاون دولي لدى أصبح من الضروري أن تتعامل الدول من خلال اتفاقيات جماعية وثنائية توضح فيها مسؤوليات مواطني كل دولة.

وبالنظر إلى الأثار التي تحدثها النقود الإلكترونية هذه الأخيرة من الممكن أن تساهم في ارتفاع نسب الجرائم الاقتصادية كغسيل الأموال والتهرب الضريبي وتزوير العملة. ولهذا فإن وجود ضوابط تنظم عملية إصدار وتداول النقود الإلكترونية أمر ضروري وذلك لمحاربة مثل هذه الجرائم.

I-2-كيفية عمل النقود الإلكترونية:

للحصول على النقد الإلكتروني يذهب العميل شخصيا لفتح حساب في المصرف ، مع الإدلال ببعض التعاريف لإثبات شخصيته، وعندما يريد العميل أن يسحب النقود الإلكترونية للقيام بعملية شراء فإنه يدخل إلى المصرف من خلال شبكة الأنترنت أو شبكة الاتصالات اللاسلكية أو يقدم دليل شخصيته، والتي تكون عادة شهادة رقمية التوقيع الإلكتروني تصدرها سلطة الاعتماد وبعد تحقق المصرف من شخصية العميل فإنه يصدر المبلغ الخاص للعميل من النقد الإلكتروني ويخصم نفس المبلغ من حسابه، كذلك قد يحمل المصرف العميل مبالغ عمولات ورسوم جهاز على العملية، ويقوم العميل بتخزين النقد الإلكتروني في محفظة على حاسوبه الخاص أو على البطاقة الذكية، ويمكن توضيح ذلك وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (01): كيفية عمل النقد الالكتروني

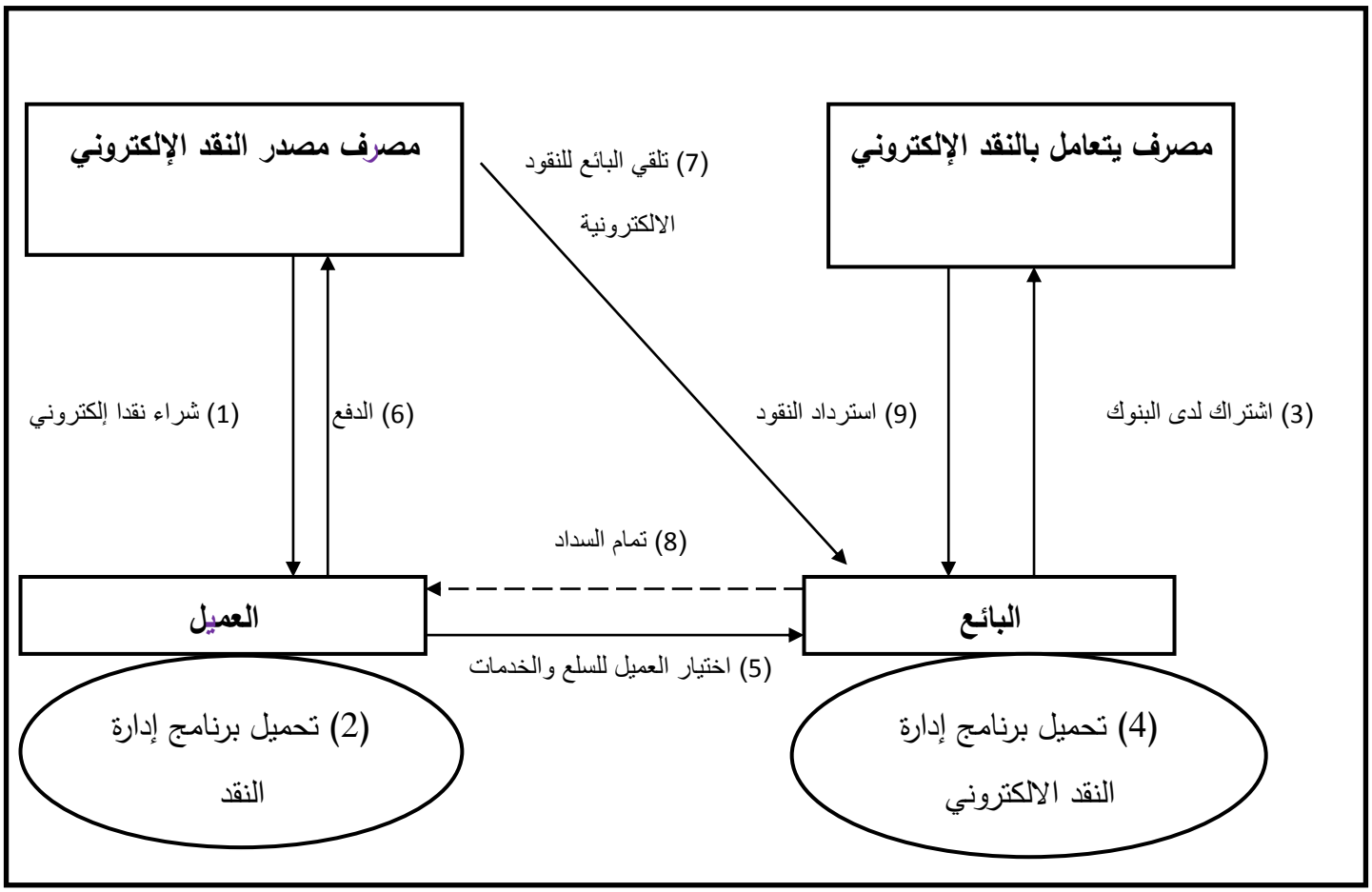

المصدر: رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية**، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1999،ص66.

ويمكن شرح دورة استخدام النقود الالكترونية كما يلي [1]:

(1) يقتني المشتري وحدات النقد من أحد البنوك المصدرة، ويقوم بتحميلها سواء على الحاسب أو البطاقة الذكية.

(2) يحمل المشتري برنامج مجاني خاص بإدارة النقد الالكتروني.

(3) يشترك البائع لدى أحد البنوك المصدرة للنقود الالكترونية.

(4) يقوم البائع ايضا بتحميل برنامج إدارة النقد الالكتروني.

(5) يحدد المشتري حاجياته من موقع البائع ويصدر أمر الدفع عن طريق كمبيوتر، فيقوم برنامج الادارة باختيار الرصيد واختيار وحدات النقد المناسبة، ويرسلها في كشف خاص إلى البائع عن طريق البنك المصدر للعملة.

[1] سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية حتميتها و واقعها في الجزائر**، رسالة ماجستير في تحليل واستشراف اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011،ص،ص،72،71.

(6) بعد أن يقوم البنك الملتقى للكشف بالتأكد من صحة أرقام النقود الالكترونية، يرسلها إلى البائع.
(7) يضيف برنامج إدارة النقد للبائع النقود الالكترونية الى خزينته.
(8) يتولى برنامج إدارة النقد الالكتروني للبائع مهمة إبلاغ المشتري بتمام السداد، فيقوم نظام النقد الالكتروني لهذا الأخير بمحو هذه الوحدات من حساب المشتري.
(9) يرسل برنامج الإدارة كشف النقود الالكترونية للبنك المشترك فيه، فيوم هذا الأخير بتحويل النقود الالكترونية إلى حساب البائع.

I-3- الدراسات السابقة

تشكل الدراسات السابقة أهمية كبيرة لأي باحث حيث أن توفرها من عدمه أساس استمرار الباحث فيما تم اختاره من مشكلة بحثه وعلى ذلك فهي تزود الباحث بالنتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة ومن تم يبنى عليها الباحث دراسته، ونظرا لعدم توفر الكثير من المراجع المتصلة مباشرة بمشكلتنا البحثية وجدنا أبحاثا تناولت الموضوع من أكثر من جانب والتعرف على بعض هذه الدراسات ذات الصلة بموضوع الحث يمكن عرضها من خلال الدراسات التالية:

الدراسة الأولى: (نورا صباح عزيز الجزراوي 2011).عبارة عن بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص. تحت عنوان :**أثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية** ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

حيث تطرقت هذه الدراسة الى معنى النقود الالكترونية من خلال تعريفها و خصائصها و أشكالها بيان النقود الالكترونية التي انتشرت كثيرا في الفترة الأخيرة بسبب التطور الحاصل في هذا المجال ، وبيان العمليات المصرفية وتأثيراتها، بالأخص التقليدية منها حيث قللت من استخدامها و أفادت العمليات المصرفية الإلكترونية. كذلك بينت أثر النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية والترابط بينهم، فنجد تأثيرين أحدهما إيجابي كسهولة الحمل والتعامل أما التأثير السلبي كثرت عمليات التزوير للنقود الإلكترونية والتقليل من التعامل بالنقد. الذي يؤدي بدوره للتضخم لذلك يجب الحماية الجزائية و الإدارية لاستعمال هذه النقود وبيان دور قانون البنوك و المعاملات في هذا المجال . ومن هنا يتضح أن النقود الإلكترونية خطرة أكثر من النقود العادية. ويمكن اعطاء جملة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- أن العمليات المصرفية الإلكترونية تحتاج إلى مختص في حالة حدوث خطأ إلكتروني في الأجهزة الإلكترونية عند الاستعمال.
- أن النقود الالكترونية تسهل على الأفراد الاستعمال بسبب سهولة تنقلها، ولكن هذا لا يمنع من سرقة البطاقة الإلكترونية نفسها وخاصة إذا كان صاحب البطاقة قد كتب الرقم السري على ظهر البطاقة.

– عدم توفير نظام تشفير محكم بحيث لا يمكن اختراقه من قبل قراصنة الحاسوب للتقليل من عمليات القرصنة.

– الأجهزة الخاصة بالنقود الإلكترونية لا يمكن إيداع النقود فيها، وأن عملها فقط هو السحب منها وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن البنوك التقليدية.

أما التوصيات تتمثل في:

– يجب التطوير أكثر في البنوك الموجودة الان لكي تصبح بمستوى جيد لاستعمال النقود الإلكترونية و ذلك بتزويدها بأحـدث الأجـهزة والبرامج لتتلاءم مع استعمال هذا النوع من النقود.

– يجب على المشرع الاهتمام أكثر بقوانين المعاملات الإلكترونية خاصة ما يتعلق بالنقود الإلكترونية و العمليات المصرفية الإلكترونية.

– يجب أن يكون قانون البنوك أكثر دقة ببيان العمليات التقليدية و الإلكترونية وأكثر وضـوح بوضع العـقوبات المـدنية و الجزائية والإدارية في حالة مخالفته.

الدراسة الثانية: دراسة (العشي وليد و مدياني محمد)2018 بعنوان: **واقع استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر**. هذه الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الرابع، العدد03، 2018.

وقد حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على موضوع النقد الإلكتروني بالتعرف على مفهوم النقد الإلكتروني من حيث نشأته وطبيعته ومكوناته وألية استخدامه وكذلك دوره في عصرنة النظام النقدي، ومن جانب أخر لامس ضوء دراستهما على ما تسعى إليه الجزائر لعصرنة نظامها المصرفي ومحاولتها لتطبيق النقد الإلكتروني باعتبارها وسيلة لازمة لتعبئة المدخرات المالية وقناة مهمة للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية في ظل ضغوطات الصدمات البترولية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري. ومن أهم التوصيات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

- تجربة الجزائر في استخدام النقد الإلكتروني حديثة جدا وتحتاج إلى المزيد من الاستثمارات النوعية لاسيما على مستوى البنكي لهذا النوع من المنتوجات المصرفية قصد تفعيلها كقناة جوهرية تسمح بتعبئة مدخرات الاقتصاد الموازي.
- أن استخدامات النقد الإلكتروني في الجزائر يعاني من تأخر كبير في التجسيد مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب، وهذا راجع إلى نقص المشاريع والاستثمارات المصرفية الإلكترونية مقارنة بهذه الدول التي كانت اكثر اهتماما بالتوجه نحو استخدام النقد الإلكتروني نظرا للارتباطه الكبير بالتعاملات النقدية الدولية لاسيما في مجال السياحة والتجارة الإلكترونية.

الدراسة الثالثة: (سلالي بوبكر 2020)، البحث في الأصل مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . تحت عنوان :**أثر النقود الإلكترونية على إدارة السياسة النقدية :دراسة استشرافية على الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

حيث تطرقت الدراسة إلى تحليل أثر النقود على إدارة السياسة النقدية في الجزائر من خلال إبراز دور السياسة النقدية في التقليل من شأن التأثيرات التي تنتج على خلق النقود الإلكترونية من خلال مراجعة تشكيل السياسة النقدية استجابة لتلك التغيرات التكنولوجية.

وعلى ضوء الدراسة و من خلال استشراف هذا الأثر على الجزائر و ما تضمنتها من استعراض و تحليل لأوضاع في هذا المجال يمكن الخروج بأهم النتائج التالية:

– أن انتشار النقود الإلكترونية قد يقلص من دور البنك المركزي في عملية إصدار النقود و لكن يهدد دوره في إدارة السياسة النقدية ، كما أن حجم تأثير النقود الإلكترونية يختلف من بلد لأخر وهذا حسب درجة الانتشار والجهة التي تتولى عملية إصدار النقود و مدى قدرة البنك المركزي في عملية الرقابة على إصدار النقود الإلكترونية من خلال إدارته على السياسة النقدية .

– الجزائر تواجه تحديات كبيرة في استخدام النقود الإلكترونية من أبرزها عدم توفر البنى التحتية اللازمة لاستخدام النقود الإلكترونية، ضعف الثقافة و الوعي التقني و الإلكتروني، قصور المؤهلات في مجال تطبيقات النقود الإلكترونية .

ويمكن إدراج جملة من التوصيات و الاقتراحات التي ينبغي الاهتمام بها:

– ضرورة قيام العديد من الدول بتعديل أنظمتها المالية و النقدية كي تتلاءم مع استخدامات النقود الإلكترونية لضمان سلامة و أمن النظام المصرفي و توفير الثقة فيه .

– العمل على تكثيف جهود التعاون على المستوى الدولي و العربي.

– دعم برامج التعاون فيما بين الدول في مجال استخدامات النقود الإلكترونية.

– على الجزائر أن تبادر في سن التشريعات القانونية و تحديد الأطر التنظيمية لحماية مستخدمي النقود الإلكترونية و الحفاظ على حقوق المستهلكين والبائعين في هذا الإطار.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن استخلاص أن هناك تركيز على موضوع النقود الالكترونية فكلها تناولته كمتغير واحد أو مع وجود متغير أخر وأشارت إلى الأهمية البالغة لتطبيقه، مستخدمة معظمها نفس المنهاج (المنهاج الوصفي أو المنهاج التحليلي) والاعتماد على الاحصائيات البيانية.

ولقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في تكوين تصور شامل لتطبيق النقود الالكترونية على أرض الواقع.

- **سمات هذه الدراسات:**
  - مساهمة هذه الدراسات في تعميق الاطار النظري الخاص بالنقود الالكترونية.
  - كل دراسة استندت على محاور وأبعاد مختلفة فيما بينها وفقا للمتغيرات المرتبطة بها.
  - اقتران الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية في ميادين مختلفة لمعرفة أثر النقود الالكترونية واقعيا.
- **تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في:**
  - دراسة واقع النقود الالكترونية ومتطلبات تطبيقها في الجزائر.
  - الإيجابيات العديدة لتطبيق التعامل بالنقود الالكترونية ودورها في تسوية مختلف المعاملات المالية والتجارية.
  - هناك تبني لاستخدام النقود الالكترونية من قبل المتعاملين بغض النظر عن مستوى التطبيق.
  - أن الجزائر تواجه مشاكل و تحديات في استخدام النقود الالكترونية .
- **تتميز الدراسة الحالية عن السابقة في:**
  - هاته الدراسة مخصصة لقياس مستوى التوجه بالنقود الالكترونية في الجزائر.
  - تكتسي أهمية هذه الدراسة من خلال حداثة الموضوع وسعي الجزائر في عصرنة نظامها المصرفي ومحاولة تطبيق النقد الالكتروني.
  - هاته الدراسة ارتكزت على أداة من أدوات جمع البيانات وهي الاستبيان الموجه لعينة من الأفراد لمعرفة مدى التوجه نحو استخدام النقود الالكترونية خصيصا في الجزائر.

خلاصة الفصل:

خلاصة لما قدمنا في هذا الفصل فقد سعينا من خلاله إلى التطرق للإطار العام للنقود الإلكترونية من خلال تحديد ماهية النقود الإلكترونية وذلك بعرض بعض المفاهيم للخروج بمفهوم شامل لها، وذكر بعض الأشكال للنقود الإلكترونية وتحديد أليات عملها و المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية وكيفية العمل.

وبالرغم من الفوائد الكثيرة التي تقدمها لخدمة الأنشطة الاقتصادية والمصرفية إلا أنها تكتنفها بعض المشاكل التي تنجم عنها بعض العيوب، لذا يجب وضع مجموعة من الأطر والضوابط القانونية والإجراءات التنظيمية للقضاء على الاثار السلبية لممارسات النقود الإلكترونية.

وفي الأخير يمكن القول أن النقود الإلكترونية هي وسيلة للتبادل و الدفع قبلت في مجتمع إلكتروني نتيجة لأهميتها الكبيرة في تنمية التجارة الإلكترونية و مواكبة الرقمنة المالية والتجارية وتسهيلها للمعاملات الإلكترونية ، حيث أن كل نوع من أنواع هذه النقود يختلف عن الاخر، ذلك لاختلاف الخصائص والأغراض التي بنى عليها والتكنولوجيا المستعملة. إذ تعتبر هذه النقود العصب المحرك لجميع المعاملات والمورد الأساسي للمجتمع الذي يعيش داخل هذا الحيز الرقمني.

الفصلII: الدراسة الميدانية

II-1- المرحلة التمهيدية.

II-2- تحليل ونتائج الدراسة.

II-3- مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تمهيد

بعد تعرفنا على الجانب النظري من البحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى مختلف المفاهيم النظرية لموضوع الدراسة سنحاول في هذا الفصل إسقاط هاته المفاهيم على أرض الواقع، باستعمال وسائل البحث العلمي لجمع البيانات والمتمثلة في الاستبانة، واتباع منهجية علمية في تحليل ومعالجة البيانات المجموعة واستخلاص نتائج الدراسة.

ولتحقيق هدف الدراسة والمتمثل من معرفة مدى توجه الأفراد في استخدام النقود الالكترونية في الجزائر والمعوقات والتحديات التي تواجههم جراء استعمالها، قمنا بدراسة استبانة على عينة عشوائية وتحليل نتائجها.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح مراحل الدراسة التطبيقية والذي سنتطرق من خلاله إلى:

II-1- المرحلة التمهيدية للدراسة.

II-2- تحليل نتائج الدراسة.

II-3- مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

II-1-المرحلة التمهيدية للدراسة.

نستعرض من خلال هذا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها. من خلال توضيح منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة ومختلف أدوات البحث العلمي المستعملة، وكذا إعطاء نظرة عن ما هو موجود على أرض الواقع حاليا فيما يخص الهياكل، البنى المستخدمة والاطار القانوني التي وضعتها الدولة لتطوير استخدام النقد الالكتروني في الجزائر، فقد رأينا أنه من الضروري الوقوف على هاته النقاط قبل اجراء الدراسة الميدانية (أي توزيع الاستبيان على الافراد).

أولا: تحليل واقع النقد الالكتروني في الجزائر.

1- ظهور النقود الالكترونية في الجزائر :

عرف النظام النقدي والمالي الجزائري وسائل الدفع الالكتروني، حيث ظهرت أول آلة للسحب النقدي عام 1997، ويعد بنك الجزائر هو المؤسسة الوحيدة المخول لها قانونا بإصدار النقود القانونية كما أكدته المادة (04) من قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في أفريل 1990. ولكن هناك إمكانية كبيرة لتطور ظهور النقود الالكترونية كنقد يتعامل في اقتصاد الجزائر وذلك في المدى الطويل، حيث تم تبني مشروع " التجمع النقدي الألي" GIE- M " في جوان 2014 وتعميم استخدام بطاقات الدفع الالكتروني من أجل اقتناء مختلف السلع والخدمات بموجب قانون 04-15 الصادر في الجريدة الرسمية 2015. يهدف بالأساس الى عصرنة الخدمات المصرفية.

وتم تسجيل 11.6 مليون بطاقة بجميع أنواعها في سنة 2021 و 2.150.529 عدد المعاملات الالكترونية التي تتم عبر أجهزة الدفع الالكتروني سنة 2021 وذلك حسب احصائيات تجمع النقد الألي.

أواخر سنة 2016 تمت إبرام العديد من الاتفاقيات كأولى الخطوات من أجل عصرنة الخدمات المصرفية انطلاقا من مشروع التجمع النقدي الألي، فالبنك الوطني الجزائري قام بتوقيع اتفاقية مع مؤسسة مترو الجزائر تخص استحداث بطاقات الدفع الالكتروني تسمح لمستعملي المترو، تراموای والمصاعد الهوائية بتسديد اشتراكاتهم الدورية بدفع مبالغ تذاكر سفرهم عن طريق بطاقات ما بين البنوك CIB. والهدف من هذه الاتفاقية هو الحد من مشكل النقص في السيولة كما أنه في مطلع سنة 2017 تم إطلاق خدمة " بوابة جبايتك " الخاصة بتصريح والدفع الجبائي الكترونيا. كما تم تزويد المساحات التجارية ب10 ألاف جهاز للدفع الالكتروني وذلك من أجل تعميم استخدام البطاقة البنكية أو الالكترونية.

2- تطور نشاط النقود الإلكترونية في الجزائر:

تطور الدفع الالكتروني في الجزائر كثيرا في السنوات الأخيرة وسنعرض بعض الأرقام حول تطورها من 2016 إلى سنة 2020.

- **محطات الدفع الالكتروني (TPE) :**

تتولى البنوك الجزائرية الخاصة منها والعامة أو المختلطة إلى جانب مؤسسة بريد الجزائر توزيع أجهزة الدفع الالكتروني على التجار والمؤسسات الاقتصادية من أجل تقديم خدمة الدفع الالكتروني لزبائنه.

الجدول رقم (01): العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016- 2020).

السنوت	2016	2017	2018	2019	2020
TPE	5049	11985	15397	23762	33945

المصدر: (تجمع النقد الألي).

الشكل رقم (02): تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016- 2020).

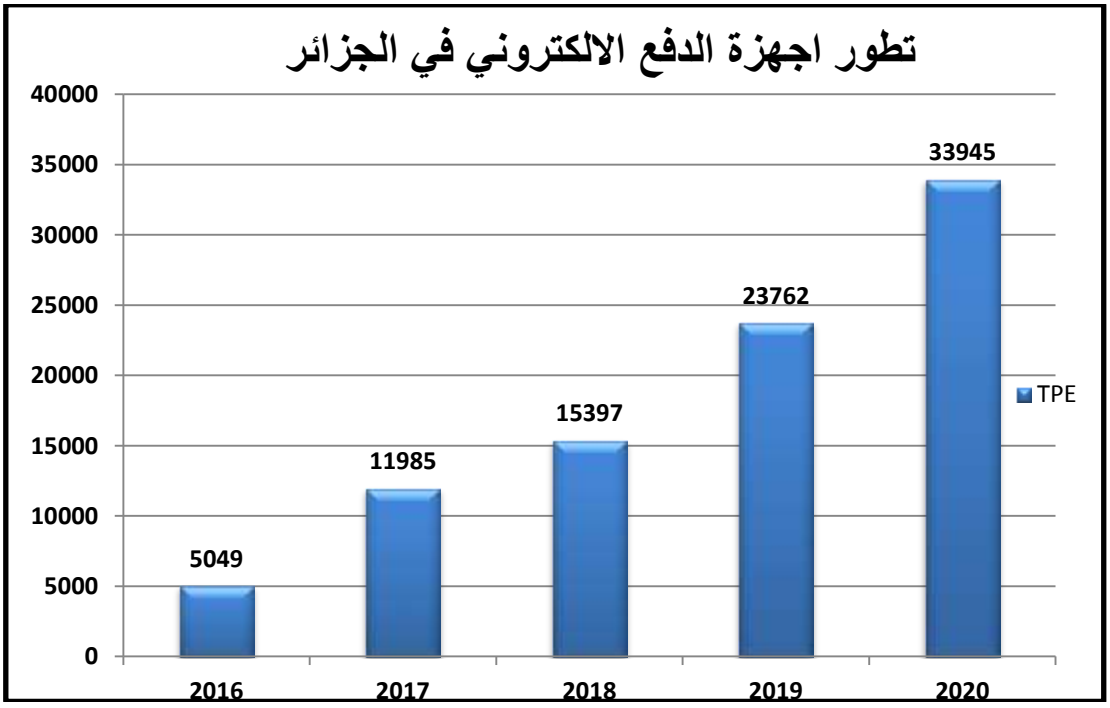

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات موقع تجمع القد الألي.

من خلال الجدول والرسم البياني فإن الأرقام تظهر كثافة عالية في تركيب أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر فلقد شهدت الفترة من 2016 الى 2020 توسع عدد أجهزة الدفع الالكتروني، حيث كان عدد محطات الدفع الالكتروني في سنة 2016 ما يقارب 5040 جهاز موزع ليصل الى 33945 جهاز الكتروني في سنة 2020، مما يدل على الرغبة في تعميم الدفع الالكتروني من قبل السلطات الجزائرية.

- **الموزعين الآليين للنقود الإلكترونية (DAB):**

يعتمد مفهوم الصرفات الألية على وجود اتصال بين الحاب الرئيسي للبنك أو آلة الصرف. بحيث يمكن استقبال بيانات الزبون بمجرد قيامه بإدخال البطاقة في الصراف وقد تطور عدد الموزعات الألية في الجزائر وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد الصرفات الألية في الجزائر خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
DAB	1370	1443	1441	1621	3030

المصدر: موقع تجمع النقد الألي.

الشكل رقم (03): تطور عدد الصرفات الألية في الجزائر خلال الفترة (2016- 2020).

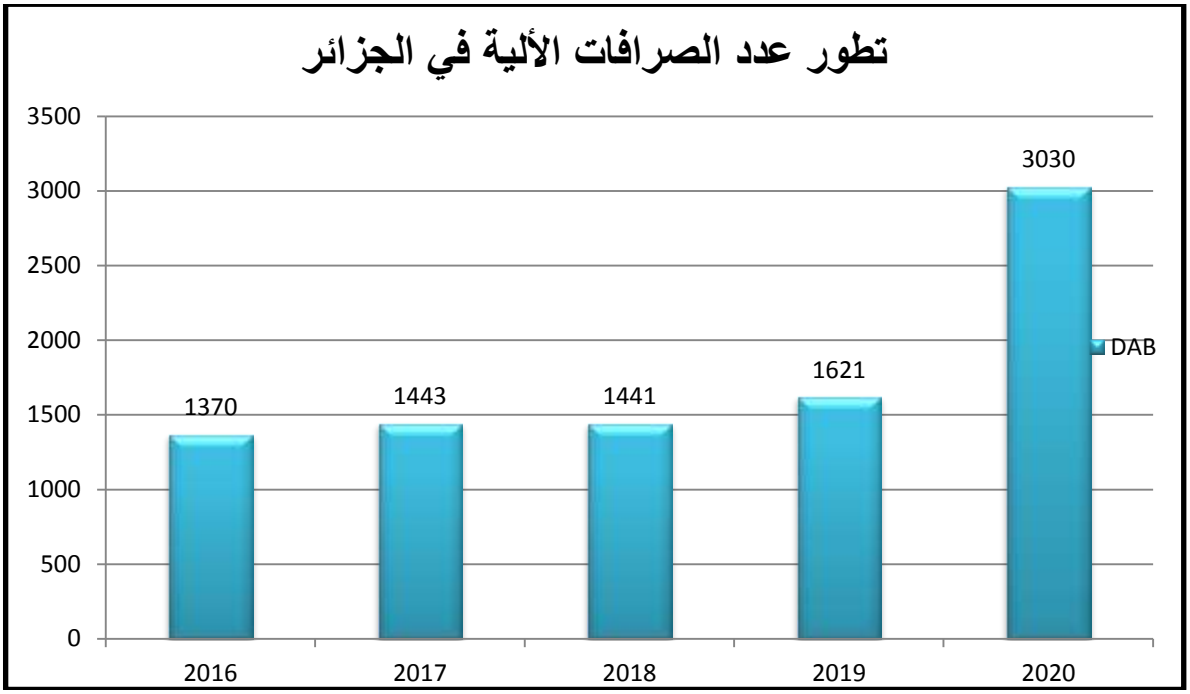

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات موقع تجمع القد الألي.

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ تطور عدد الصرفات الألية على المستوى الوطني بين عامي 2016 و2020. حيث بلغ 1370 صراف ألي سنة 2016، وعرف ارتفاعا طفيفا خلال السنتين المواليتين ليتحسن العدد من عام 2019 إلى 2020 من 1621إلى 3030 صراف ألي. وهذه الزيادة تدل على الجهود المبذولة لتغطية الأراضي الجزائرية بالكامل بأجهزة الصراف الألي من أجل تسريع تطوير نظام النقود الالكترونية.

- **البطاقات الإلكترونية في الجزائر (CIB):**

هناك نوعين من بطاقة التي تصدرها البنوك الجزائرية:

- البطاقة الكلاسيكية: توفر عملية الدفع والسحب ما بين البنوك وتمنح للزبائن وفق معايير تكون محددة لدى البنك.
- البطاقة الذهبية: وهي الأخرى تمنح وفق معايير تكون محددة لدى البنك بالإضافة للعمليات السابقة تمنح هذه البطاقة لحاملها ائتمان كبير وسقوف سحب وسرعة في إجراء التحويلات.

الجدول رقم (03):تطور عدد البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد البطاقات الكلاسيكية	387727	159725	1281291	1367749	2768285
عدد البطاقات الذهبية	303655	28773	220674	271035	8841339

المصدر: موقع تجمع النقد الألي.

الشكل رقم (04): تطور عدد البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020).

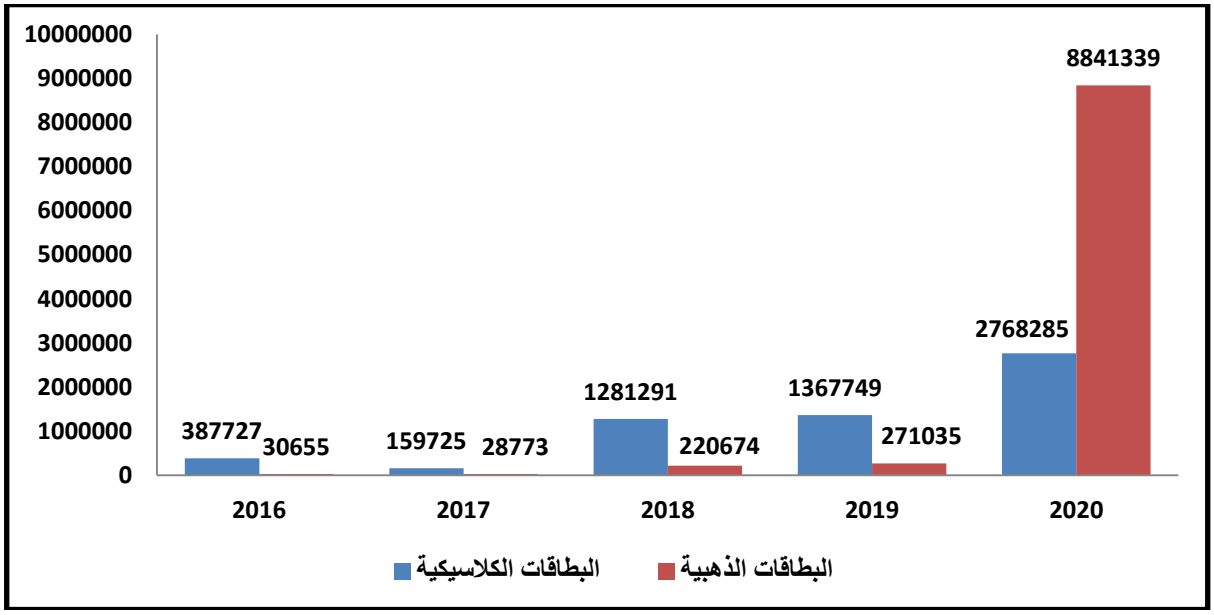

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات موقع تجمع النقد الألي.

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني تزايد حجم إصدار كل من البطاقة الكلاسيكية والذهبية خلال 2016 إلى غاية 2019 وبلغ عدد البطاقات سنة 2010 أزيد من 11.5 مليون بطاقة وهذا بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الألي في 5 جانفي 2020، والاحصائيات المنشورة من الأن فصاعدا ستشمل نشاط الدفع الالكتروني عن طريق البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية.

3 - أنواع بطاقات الدفع الإلكترونية في الجزائر:

هناك عدة أنواع لبطاقات الدفع الإلكترونية المستخدمة والمتوفرة في الجزائر يمكن ايضاحها في العناصر التالية[1]:

- **البطاقة البنكية CIB**

يمكن من خلال البطاقة الإلكترونية القيام بالعمليات البنكية دون التوجه لمقر البنك، كما يمكن استخدامها في دفع ثمن المشتريات سواء من خلال المحلات التجارية أو المتاجر من خلال الأنترنت، تسمح

[1] https://www.vapulus.com.

هذه البطاقة بسحب الأموال من أي ماكنة سحب الي، كما يمكن من خلالها تحويل وتلقي الأموال من أي شخص. يتم منح هذه البطاقة مجانا من قبل البنك الوطني الجزائري عند فتح حساب وبمدة صلاحية ثلاث سنوات. وتنقسم إلى نوعين من البطاقات وهما: البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية، تختلف باختلاف الراتب الخاص بصاحبها. تتميز هذه البطاقة بالحماية والفعالية وسهولة الاستخدام وتوفر الخدمة في أي وقت على مدار 24ساعة في اليوم.

- **البطاقة الدولية البنكية من البنك الوطني الجزائري La carte visa:**

هي عبارة عن بطاقة دولية إلكترونية يكمن استخدامها أثناء السفر خارج الجزائر مقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري، يتم من خلالها دفع ثمن المشتريات من خلال الأنترنت، كما يمكن من خلالها سحب الأموال من أي مكان في العالم وإجراء معاملات الدفع الإلكتروني.

تبلغ مدة صلاحية هذه البطاقة 24 شهرا وتتميز بالأمان والحماية، كما يمكن استخدامها في الجزائر أيضا والقيام بدفع المدفوعات من خلال جهاز الدفع الإلكتروني في الداخل وخارج الجزائر.

- **بطاقات الدفع من خلال الانترنت:**

- **بطاقة الماستر كارد Master card:** هي بطاقة مدفوعة مسبقا تمكن من الدفع الإلكتروني من أي جهاز للدفع أو الدفع من خلال الأنترنت عند التسوق من المتاجر الإلكترونية.

يمكن استخراجها من خلال التوجه للموقع الرئيسي للماستر كارد وملأ البيانات الخاصة بالاسم الكامل والعنوان وتاريخ الميلاد والبيانات التي تحدد هوية المستخدم من أجل الإجراءات الأمنية.

- **بطاقة Mint:** هي عبارة عن بطاقة مدفوعة مسبقا يمكن من خلالها الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت، عند شراء المنتجات من خلال الأنترنت واستقبال الخدمات الرقمية.

- **بطاقة One card:** هي عبارة عن بطاقة تستخدم في عمليات الشراء من خلال الأنترنت والدفع الإلكتروني، حيث تمثل وسيلة امنة للدفع فيقوم المستخدم بفتح حساب مجاني في موقع وان كارد مجانا، ثم يقوم باستخدامها عند شحنها بالنقود المالية.

- **بطاقة Neosurf:** وهي بطاقة توفر وسيلة فورية لإيداع الأموال بأمان في حساب Ecoaccount الخاص بالمستخدم، ويمكن استخدامها في الدفع الإلكتروني في الجزائر.

4- البنية التحتية للنقود الإلكترونية في الجزائر:

يرتبط نجاح وانتشار وسائل الدفع الالكتروني وخاصة النقود الالكترونية بمدى إنشاء بنية تحتية تكنولوجية متطورة تساعد على انتشار استخدام الانترنت، وكذا توفير البنية الداعمة والمناسبة والقادرة على تحمل أعباء ومخاطر هذا النوع الحديث من وسائل الدفع الالكتروني، مما يتطلب زيادة الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة قصد تحسين وضعية البنية التحتية.

أ- شبكات المعلومات والاتصالات:

ان انتشار النقود الالكترونية مرتبط إلى حد بعيد بانتشار الأنترنت والهواتف المصرفية وكذا المنشأة والتجهيزات التي تسهل تبادل المعلومات، وبالرغم مما شهدته الجزائر من زيادات كبيرة في عدد مستخدمي الأنترنت، إلا ان النصيب النسبي لها مازال ضئيلا خاصة إذ ما قورن بعدد السكان.

وبالنظر إلى مؤشر الجاهزية في الجزائر والذي يدل على مدى توافر المقومات الاساسية للتعاملات الالكترونية، وكذا مدى قدرتها على استيعاب التطورات المستجدة في تكنولوجيا المعلومات، ومن تم تهيئة الظروف لتوسيع استخدامات النقود الالكترونية [1]،حيث كان وضع المؤشر في الجزائر كما يلي:

فيما يتعلق باستخدام الانترنت، حيث بلغ عدد مستخدمي شبكة المعلومات في الجزائر حوالي 26.35 مليون سنة 2021، بما نسبته 59.6 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان.

وبالنظر إلى مدى توافر مقوماتها (الهاتف الثابت، النقال، انتشار الأنترنت) في الجزائر باعتبارها من العناصر الأساسية للبنية التحتية كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يمثل مستخدمي الانترنت في الجزائر (نسبة من عدد السكان) خلال الفترة (2011- 2020).

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة%	14.9	18.2	22.5	29.5	38.2	42.9	47.69	49.04	49.2	52

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وضح الجدول السابق تطور عدد مستخدمي الانترنت من سنة 2011 حتى سنة 2020 حيث وصل سنة 2020 إلى 52% بعد ما كان سنة 2011 نسبة 14.9%.

- **مؤشرات شبكة الهاتف الثابت:** الجدول التالي رقم (05) يمثل تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت خلال الفترة (2011- 2020).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستخدمين	3.059336	3.289363	3.138.914	3.098.787	3.267.592
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المستخدمين	3.404.709	4.100.982	4.158.518	4.55 مليون	4.75 مليون

المصدر: مؤشرات تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وفقا للمعطيات الجدول أعلاه فإن عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر في الثلاث السنوات الأخيرة يتجه نحو استقرار نوعي فاق الثلاث ملايين مشترك منذ سنة 2015. أما في الفترة 2019- 2020 يمكن

[1] ابراهيم بختي، **تطبيقات التجارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول،2002، ص.29

رده إلى الوضعية الوبائية التي عاشتها الجزائر منذ مارس 2020 بسبب جائحة كورونا(كوفيد19)، حيث تنامى مع حالة الحجر الصحي باللجوء لأنترنت، وبالتالي الاشتراك في الهاتف الثابت، باعتبار أن مشتركي ADSL يستلزم منهم الاشتراك في الهاتف الثابت أيضا.

- **مؤشرات شبكة الهاتف النقال:** الجدول التالي رقم(06) يوضح تطور مشتركي الهاتف النقال في الجزائر للفترة (2013- 2017):

المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
الجيل الثالث 3G	308019	8509053	16684561	25214732	23701023
الجيل الرابع 4G	/////////	//////////	//////////	1464811	10968495
كثافة الهاتف النقال %	102,40	109,62	107,40	113,35	121,05

المصدر: مؤشرات تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

أما باحتساب مشتركي الهاتف النقال GSM، فقد بلغ إجمالي المشتركين (GSM والجيلين الثالث والرابع) 45.22 مليون مشترك خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020، بانخفاض طفيف يقدر ب 0.66 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، ويرجع ذلك بالأساس لانخفاض عدد مشتركي GSM من 8.97 مليون مشترك إلى 7.15 مليون مشترك في نفس الفترة أي بانخفاض يقارب 20.3% رغم انتقال جزء معتبر منهم إلى شبكات التكنولوجيا الحديثة الجيل الثالث والجيل الرابع.

ب- البنية التشريعية و التنظيمية للنقود الإلكترونية.

تعد البنى التشريعية من المقومات الأساسية الداعمة لنمو تعاملات النقود الإلكترونية حيث يمثل الأمان في التعاملات الإلكترونية، وتعد البنية القانونية الأساسية عالما رئيسيا في تطور التجارة الإلكترونية في أي مكان في العالم، لذا يجب أن تتصف هذه القواعد القانونية الواجب تشريعها بمرونة كبيرة، بحيث تتكيف مع التطورات السريعة في هذا المجال. وفي اطار هذا وسعيا إلى عصرنة المعاملات التجارية عملت الجزائر على تعديل القانون المدني بمراجعة الأحكام المرتبطة بالقانون الدولي الخاص عن طريق رفع بعض القيود التي تعيق الاستثمار الأجنبي و تكريس التوقيع الالكتروني كوسيلة إثبات جديدة.

وفي سياق مواصلة مراجعة القانون التجاري وضعت وزارة العدل لجنة مكلفة باقتراح شامل لهذا القانون، وذلك قصد ادخال مجموعة من الاليات القانونية الضرورية ليسر الأعمال التجارية من خلال الوسائل الإلكترونية كالأنترنت [1].

كذلك تعديل هذا القانون الأحكام المتعلقة ببعض طرق وسائل الدفع كالأمر الخاص بالتحويلات المالية والتي سبق إدخالها في الممارسات المالية في الجزائر وغيرها.

وبالنظر إلى موائمة التشريعات الجزائرية للقوانين التي تعمل الجزائر على توفيرها و خلق المناخ المناسب لممارسة الأعمال التجارية الإلكترونية فإن التشريعات الحالية لا تغطي كل جوانب التجارة الإلكترونية، و التي تعتبر من بين أهم المقومات التي تستند إليها التعاملات و الممثل في عنصر الأمان، وهي تعمل في الوقت الحالي في دراسة القانون المنظم للتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني [2].

ج- الموارد البشرية Human Resources:

يعد العنصر البشري عصب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة ويلعب الدور الرئيسي في تنمية وتطوير استخدام النقود الإلكترونية، إذ هي نوع من الأعمال الشبكية المرتبطة ببعضها البعض ومتعددة البرامج، حيث تشهد تطورا و تسابقا تنافسيا شديدا فضلا عن أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على الإبداع والمعرفة والابتكار في أساليبها ووسائلها وجوانبها التنظيمية المختلفة.

ومن جهة أخرى يلعب العنصر البشري في الإدارة العليا دورا مهما للغاية في مجال وسائل الدفع الإلكترونية .إذ يتوقف الأخذ بهذه الوسيلة وتطويرها على مدى إدراك وتفهم عنصر الإدارة للدور الذي تلعبه النقود الإلكترونية في تنمية وتطوير البنوك التجارية. وقدرتها التنافسية مع غيرها من المؤسسات المصرفية في الداخل والخارج. ويعد نقص الموارد البشرية من أهم العقبات التي تقف في طريق نمو واستخدام النقود الإلكترونية، إلا أنها تحتاج إلى أيادي عاملة ومؤهلة في هذا المجال, ولعل من أهم جوانب احتياج العنصر البشري وجود خبراء لتصميم المواقع والتطبيقات وتحليل البيانات واعداد نظم الدفع الإلكتروني بأشكاله. لذا سنقوم بإلقاء الضوء على عاملي التعليم والتدريب ودور عنصر الإدارة في تطوير التعاملات الإلكترونية على النحو التالي:

- **التعليم والتدريب Education and Training**: يعد التعليم والتدريب المتخصصين والمرتبطين بالنقود الإلكترونية من أهم أسس وضع استراتيجية لهذه النقود في الدول التي نهضت فيها هذا النوع من النقود،

---

[1] تتمثل أهم هذه الأحكام في :

_ مرسوم تنفيذي رقم 2000-307 مؤرخ 14 تشرين /أكتوبر 2000 تعديل مرسوم رقم 98-257 مؤرخ 25/اغسطس 1998 المتعلق بضبط شروط و كيفية إقامة خدمات أنترنت و استغلالها .

_ مرسوم تنفيذي رقم 01-123 مؤرخ 9 أيار /مايو 2001, نظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية و اللاسلكية.

[2] ابراهيم بختي، **دور الأنترنت و تطبيقاته في مجال التسويق – دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2002، ص 102.

بحيث يحتاج المعنيون بالنقود الإلكترونية سواء كانوا من المستهلكين أو من رجال الأعمال والإداريين بجميع مستوياتهم إلى تعليم وتدريب حول المفاهيم الأساسية لهذه النقود ومدى حجم الفوائد والمكاسب التي تنجم عن الاعتماد عليها كآلية للتبادل والعمل الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة. من جهة ثانية يلعب التعليم وما يرتبط به من تدريب دورا مهما في خلق الطلب على منتجات التكنولوجيا الجديدة في مجال التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاق الأسواق أمامها والاستثمار فيها، وهو ما يزيد من حجم من لديهم مصلحة في تطويرها والحفاظ عليها. لذا يعد التعليم والتدريب وخلق قاعدة بشرية على درجة الكفاءة والمهارة والتكوين أساسيا في اطار استراتيجية الدول النامية للحاق بالدول المتقدمة Catachinig up Strategy.

- **تطوير الإدارة الإلكترونية:Developing E-Commer Management**: يرتكز هذا الجانب في الواقع على دور الإدارة سواء كانت العامة أو الخاصة في تطوير استخدام النقود الإلكترونية، غير أن المطلوب هو أن يكون استخدام الحاسوب والأنترنت في تبادل البيانات والمعلومات وانهاء التعاملات جزءا متكاملا في استراتيجية الإدارة الإلكترونية ويكفل بناء هذه التركيبة وتجسيدها على أرض الواقع وإحداث اثار ايجابية لدى دوائر الادارة على اختلاف مستوياتهم. وتتأثر العوامل السابقة بعدة عوامل يأتي على رأسها:

1- نوع ومستوى التعليم الذي حصل العاملون في الإدارات المعنية وهل حصلوا على تعليم عال أم متوسط أم أقل.

2- مدى تأثر المصارف التجارية باستخدام النقود الإلكترونية من عدمه، حيث تكون لهم مصلحة ذاتية مباشرة فيما يتعلق بتطوير أساليب العمل أو الاستمرار فيه.

3- ما تمثله النقود الإلكترونية من أهمية في الأجل القصير وكذلك في الأجلين المتوسط والطويل بالنسبة لما تحققه من عائد يعود على المؤسسة المصرفية بالنسبة لحجم أعمالها الذي اعتادت القيام به.

ثانيا: شرح طريقة وأدوات الدراسة:

كان من الضروري علينا لجمع البيانات اللازمة للدراسة تصميم استمارة أسئلة أو ما يعرف باستبيان موجه لأفراد العينة محل الدراسة للإجابة عليه. وكان الهدف من تصميمه معرفة مدى توجه الأفراد نحو استخدام النقود الالكترونية في الجزائر.

1- تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة.

أ- تحديد المجتمع:

يعرف المجتمع بأنه: "عبارة عن جميع الوحدات أو الأفراد أو المشاهدات أو الحالات التي تشترك في صفة أو مجموعة من الصفات تميزها عن غيرها ويرغب الباحث في تعميم النتائج المتوصل إليها". وينقسم المجتمع إلى قسمان هما:

المجتمع المحدود: وهو المجتمع الذي يمكن حصر جميع أفراده. و المجتمع غير المحدود: وهو المجتمع الذي لا يمكن حصر جميع أفراده.

ويتمثل مجتمع دراستنا بالمفهوم الشامل في مجموع المواطنين الجزائريين، لكن بحكم ضيق فترة الدراسة فقد تم تقليص هذا المجتمع وحصره في حدود الأفراد المتواجدين بإقليم ولاية جيجل، فقد كنا نتمنى توزيع الاستبيان بطريقة الكترونية ليشمل مناطق جغرافية أكبر.

ب- اختيار نوع وحجم العينة:

تعرف العينة على أنها: "مجموعة جزئية من المجتمع لها نفس خصائصه الأصلية التي تنتمي إليه، ويكون الغرض منها الحصول على معلومات مرتبطة بالمجتمع عن طريق اختيار عدد من الأشخاص للدراسة يمثلون ذلك المجتمع".

وقد اخترنا في دراستنا عينة عشوائية، حيث كان توزيع الاستبيان بطريقة الكترونية الهدف منها جمع أكبر عدد من الاجابات، ولكن بسبب قيود متعلقة بفترة الدراسة اكتفينا بعينة تتكون من 322 فرد.

2- عرض أداة الدراسة:

- **تعريف الاستبيان:** بهدف معرفة تطوير استخدام النقد الالكتروني في الجزائر، قمنا بإعداد استبيان به مجموعة من الأسئلة التي تمت صياغتها بالاستعانة ببعض الدراسات السابقة حول الموضوع.(أنظر الملحق رقم 01)
- **مكونات الاستبيان:** يتكون هذا الاستبيان من ثلاثة أقسام نذكرها كالتالي:

- القسم الأول: يتضمن 4 أسئلة حول المعلومات الشخصية، تتمثل هذه المعلومات في الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الوظيفية.
- القسم الثاني: يحتوي على 13 سؤال حول واقع استخدام النقود الالكترونية في الجزائر.
- القسم الثالث: يتضمن على 7 أسئلة حول الصعوبات والتحديات لاستخدام النقود الالكترونية.

II-2- تحليل نتائج الدراسة.

بعد أن عرضنا واقع البنية التحتية والقانونية للنقد الالكتروني في الجزائر وذلك من خلال إبراز ظهور وتطور نشاط النقود الإلكترونية في الجزائر و ذكر أهم أنواع بطاقات الدفع المتوفرة في الجزائر، قمنا بدراسة ميدانية لتعزيز الواقع المدروس بالاعتماد على استبيان الكتروني مقسم إلى ثلاثة محاور كما سبق واشرنا أعلاه، وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها.

أولا: عرض نتائج المحور الأول (وصف خصائص العينة):

سوف نقوم بتحليل المعطيات التي تم جمعها من خلال الاستمارة المقدمة للأفراد بالاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي لتقديم وصف لبيانات العينة والوصول إلى النتائج لتوضيح صعوبات وتحديات التي تواجه الأفراد في التعامل بالنقود الالكترونية ، من خلال الإجابات المقدمة من قبل الأفراد فإن العينة المدروسة تتميز بالخصائص التالية:

- **الجنس:** من خلال الجدول رقم (07) سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفق للجنس (ذكر، أنثى).

الجدول رقم (07): توزيع مفردات العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة %
ذكر	156	48
أنثى	166	52

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(07) أن المتعاملين من الإناث بلغت بنسبة 52% أما الذكور فبنسبة 48% من مفردات العينة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عشوائية العينة.

الشكل رقم (05): يمثل توزيع العينة على أساس نوع الجنس

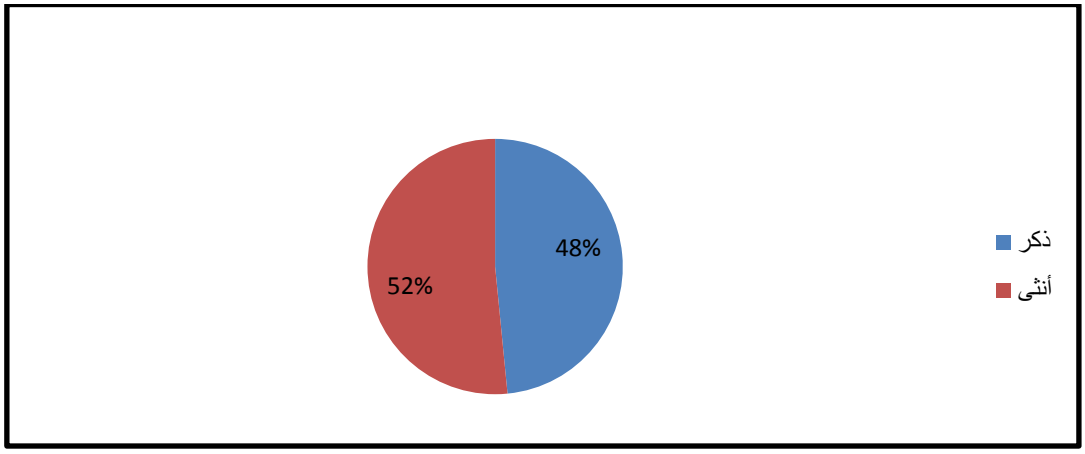

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم 01 وبرنامج Excel .

- **العمر:** من خلال الجدول رقم (08) سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب الفئات العمرية كما يلي:

الجدول رقم (08): توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية.

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة%
أقل من 30 سنة	172	53
من 31 إلى 40 سنة	118	37
من 41 إلى 45 سنة	17	5
أكبر من 45	15	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

يوضح لنا الجدول رقم (08) أن المتعاملين الذين تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة يمثلون أكبر نسبة والمقدرة ب 53%، ثم تليها الفئة من 31 إلى 40 سنة بنسبة تقدر ب 37% ثم الفئة من 41 إلى 45 بنسبة 5% أما أقل نسب فتتوزع على الفئة أكبر من 45 سنة بنسبة 5%، وبهذا نكون قد غطينا جميع الفئات العمرية في المجتمع، وهذا راجع لكون فئة الشباب هي الفئة الأكثر ميلا لاستخدام التكنولوجيات الحديثة، وبالتالي فقابليتها للتعامل بالنقود الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة تكون أعلى منها لدى باقي الفئات العمرية وخاصة كبار السن.

الشكل رقم (06): يمثل توزيع العينة على أساس الفئة العمرية.

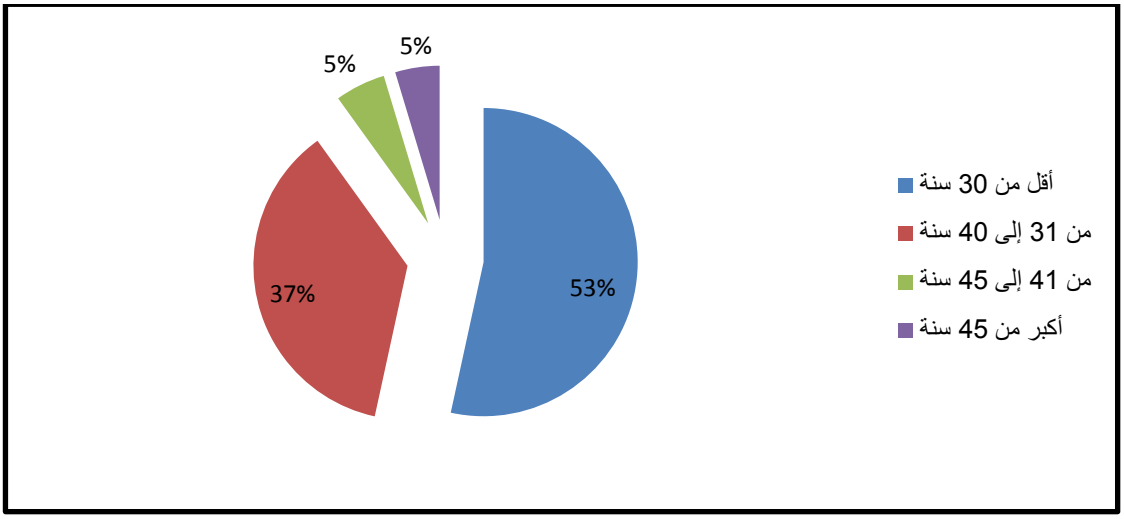

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم 02 وبرنامج Excel .

- **المؤهل العلمي**: من الجدول رقم (09) يمكن التعرف على المستوى التعليمي لأفراد العينة.

الجدول رقم (09): توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي.

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة
ليسانس	83	25
ماستر	169	50
ماجيستر	2	1

دكتوراه	34	10
شهادات أخرى (مهنية)	41	12
بدون شهادة	6	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

يوضح لنا الجدول رقم (09) أن أغلب المتعاملين مستواهم التعليمي ماستر بنسبة 50%، تليها فئة الذين مستواهم التعليمي ليسانس بنسبة 25%،بينما الذين مستواهم ماجيستر ودكتوراه يمثلون نسبة قليلة تتمثل في1% و10%على التوالي أما شهادات أخرى بنسبة 12% و بدون شهادة 2%، ومنه الفئات المتعلمة أكثر تفاهما وتعاونا في الاستبيان.

الشكل رقم (07): نسبة المؤهل العلمي في العينة محل الدراسة.

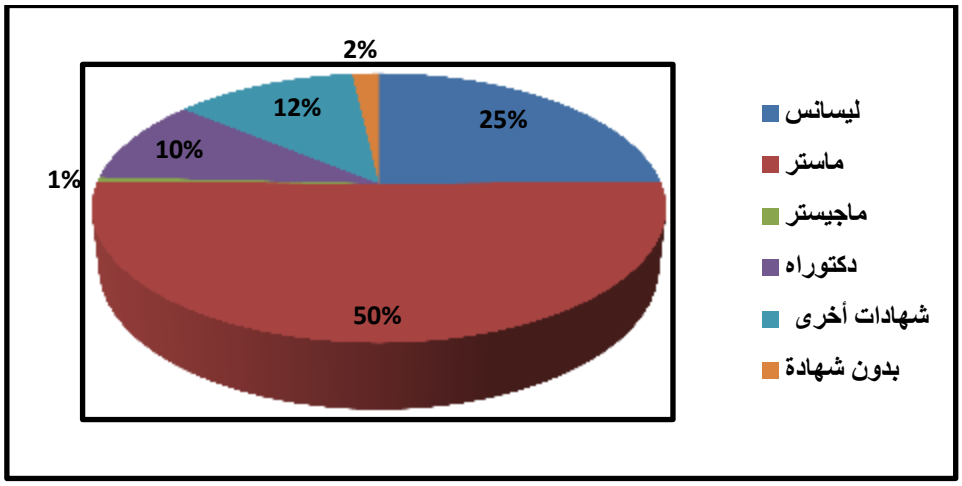

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم 3 وبرنامج Excel .

- **الحالة الوظيفية**: من خلال الجدول رقم (10) سوف يتم التعرف على الحالة الوظيفية لأفراد العينة.

الجدول (10): توزيع الافراد حسب الحالة الوظيفية.

الحالة الوظيفية	التكرارات	النسبة %
طالب	137	41
موظف	11	3
تاجر	94	29
أعمال حرة	56	17
بطال	33	10

الشكل(08): الحالة الوظيفية لأفراد العينة.

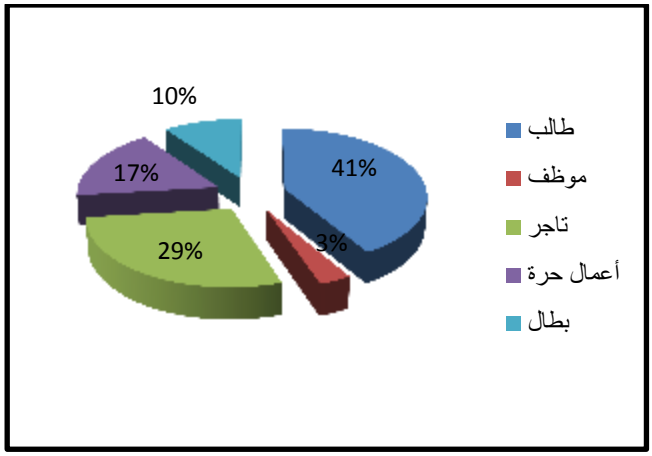

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ أن المتعاملين من الطلبة بلغت نسبتهم 42% ،أما فئة التجار بنسبة 29% وفئة أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 17% وهذا يدل على أنهم من أكثر المستخدمين للنقود الإلكترونية ويرجع هذا لثقافتهم وسعيهم حول التكنولوجيات الحديثة في تعاملاتهم.

ثانيا: عرض و تحليل نتائج المحاور المتعلقة بهدف الدراسة.

سنحاول التطرق للتحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالمحور الثاني و الثالث:

- **تحليل بيانات المحور الثاني:**

1- امتلاك أفراد العينة لحساب نقدي:

الجدول رقم (11): يمثل توزيع العينة على أساس امتلاك الحساب .

العبارة	العدد	النسبة%
بنكي	73	23
بريدي	299	93
أخر	11	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

يوضح لنا الجدول رقم (11) أن نسبة مالكي الحساب البريدي بلغت93% ونسبة مالكي الحساب البنكي بلغت 23% وهذا ما يبين أن أغلبية الأفراد يملكون حساب بريدي. وهذا راجع لسهولة التعامل بالحساب البريدي مقارنة بالحساب البنكي، وكذا تكلفة التعامل نجدها منخفضة في الحسابات البريدية مقارنة بالحسابات البنكية، مما يجعل الأفراد يفضلون الحساب البريدي.

الشكل رقم (09): توزيع العينة على أساس امتلاك الحساب.

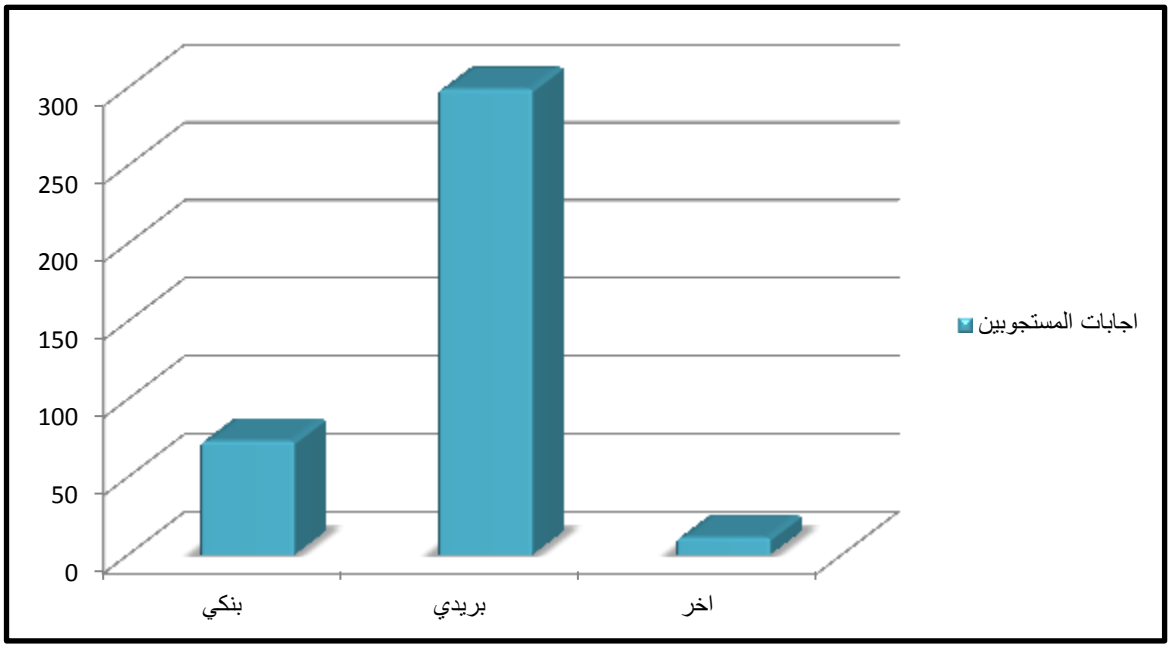

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم 11 وبرنامج Excel.

2- امتلاك الافراد لبطاقات الدفع الإلكترونية:

الجدول رقم(12):يمثل توزيع العينة على أساس امتلاك بطاقة الدفع.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	279	87
لا	42	13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم(12) يتبين لنا أن أغلبية العينة يمتلكون بطاقات الدفع الإلكترونية وذلك بنسبة 87% ويرجع ذلك لسهولة الحصول عليها وكذلك توفير الوقت والجهد لهم.

الشكل رقم(10) يمثل توزيع العينة على أساس امتلاك بطاقة الدفع.

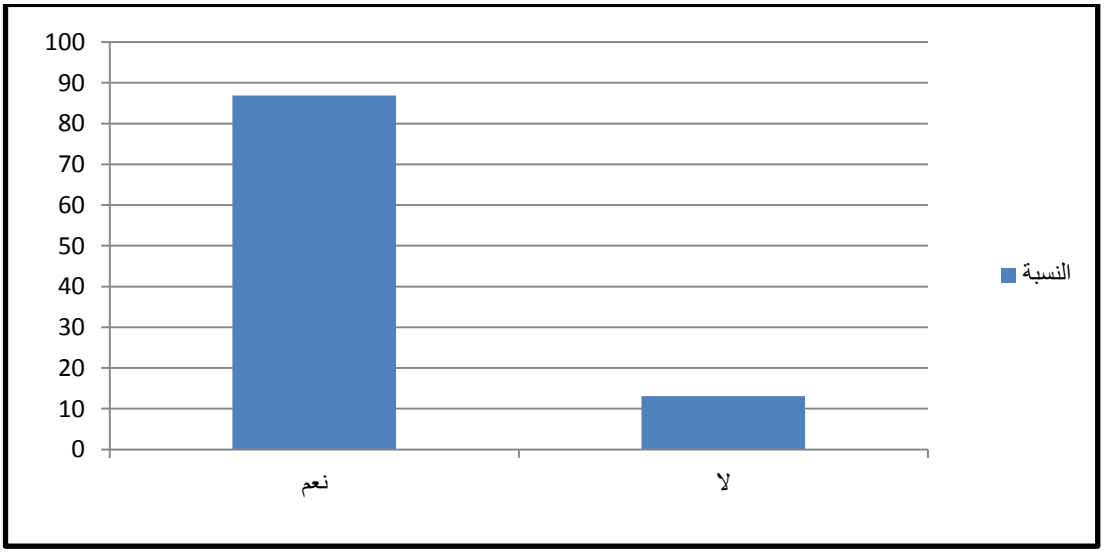

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم12 وبرنامج Excel.

3- أنواع بطاقات الدفع التي يمتلكها أفراد العينة:

الجدول رقم(13): يمثل توزيع العينة على أساس نوع البطاقة.

العبارة	العدد	النسبة
بطاقة ذهبية	257	85
CIB	35	11
فيزا كارد	30	9
ماستر كارد	17	5
أخرى	35	11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم(13) يتبين أن أغلبية العينة تفضل استعمال البطاقة الذهبية فقد بلغت نسبتهم 85% بينما نسبة البطاقة البنكية CIB بلغت 11% ونسبة فيزا كارد وماستر كارد بلغت نسبتهما على التوالي 9%، 5%.

الشكل رقم(11): يمثل توزيع العينة على أساس نوع البطاقة.

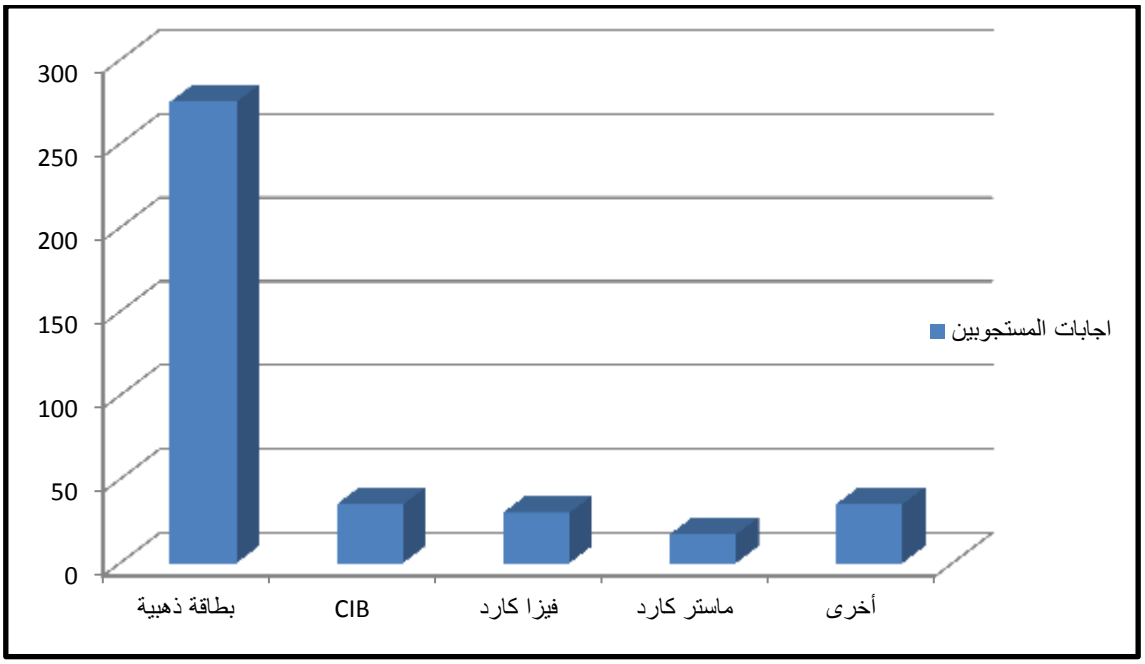

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم13 وبرنامج Excel.

4- معرفة الأفراد حول البطاقات الإلكترونية:

الجدول(14) رقم: يمثل توزيع العينة على أساس المعرفة حول البطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	290	90
لا	32	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

يوضح لنا الجدول رقم(14) أن أغلبية مستخدمي البطاقة الإلكترونية لديهم معرفة حول هذه البطاقة حيث بلغت نسبتهم90% أما نسبة 10% الذي ليس لهم معرفة حول هذه البطاقة، وهي فئة ضئيلة جدا.

الشكل رقم(12) يمثل توزيع العينة على أساس معرفة حول البطاقة الإلكترونية.

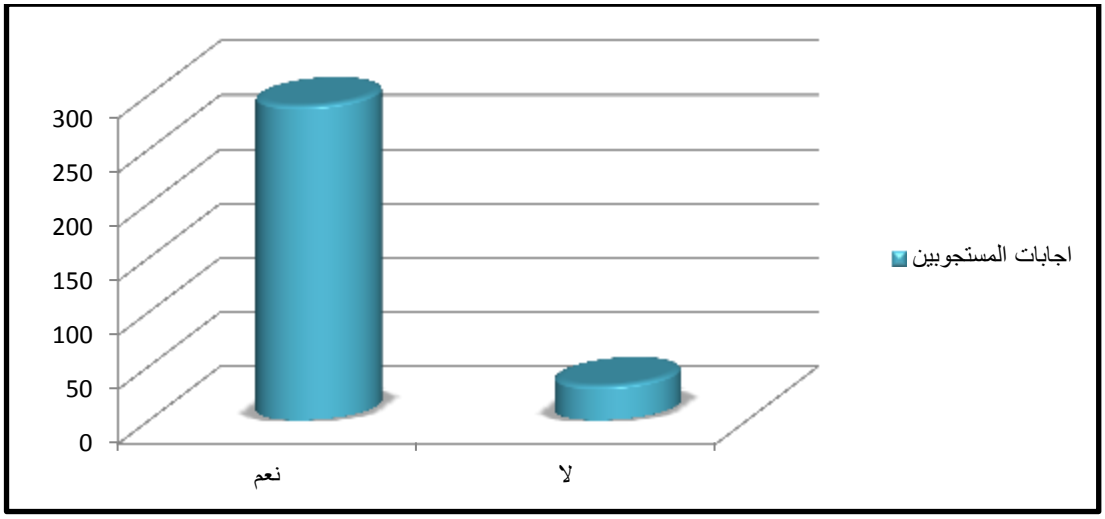

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم 14 وبرنامج Excel.

05- استخدام البطاقات الإلكترونية من قبل أفراد العينة:

الجدول رقم(15): يمثل توزيع العينة على أساس استخدام البطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	270	84
لا	52	16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

يوضح لنا الجدول رقم(15) أن عدد مستخدمي البطاقة الإلكترونية 270 وذلك بنسبة 84%والذين لا يستخدمونها كان عددهم 52 بنسبة 16% فإن أغلب المستجوبين يقومون باستخدام البطاقة الإلكترونية لأن البطاقة الإلكترونية سهلت عليهم القيام بالعديد من الخدمات.

الشكل رقم(13): يمثل توزيع العينة على أساس استخدام البطاقة

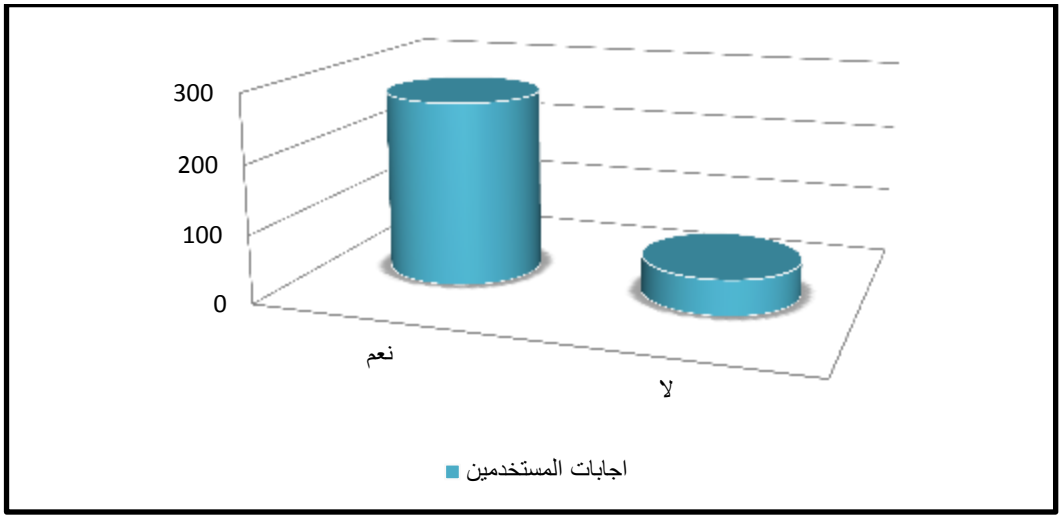

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم15 وبرنامج Excel.

06- استخدام البطاقات الإلكترونية في إطار محدود من قبل الأفراد:

الجدول رقم(16): يمثل توزيع العينة حسب استخدام البطاقة في اطار محدود.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	246	76
لا	76	24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

يوضح الجدول رقم(16) نسبة مستخدمي البطاقة الإلكترونية في اطار محدود حيث بلغت 76% وهذا يعود لمحدودية استخدام هذه البطاقات في المعاملات، أما نسبة استخدامها في اطار غير محدود فبلغت نسبتها 24%.

الشكل رقم(14): يمثل توزيع العينة حسب استخدام البطاقة في اطار محدود.

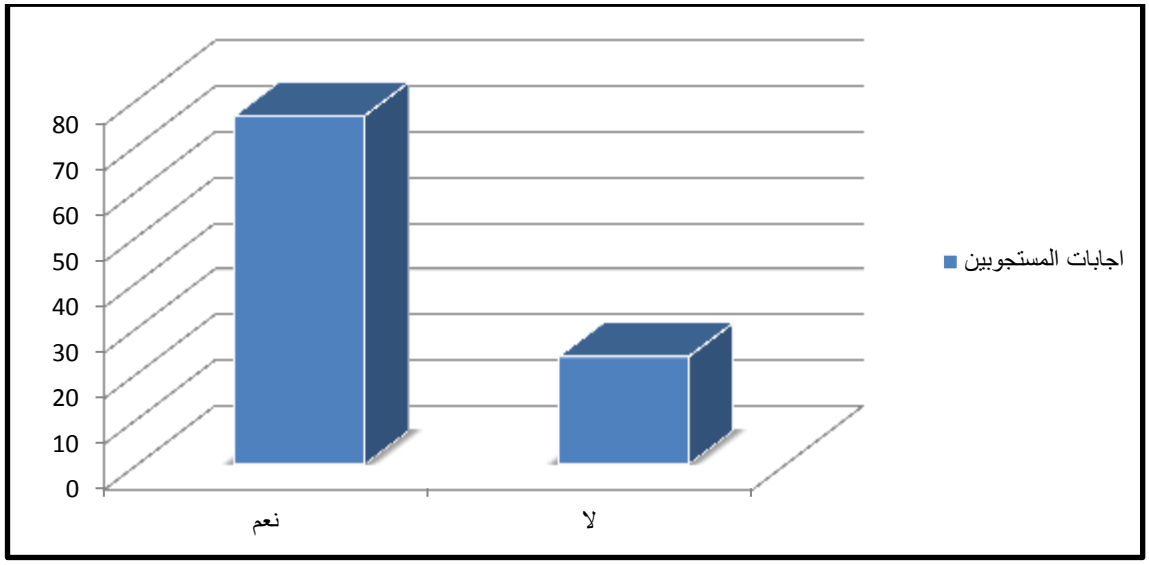

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم16 وبرنامج Excel.

07- سهولة التعامل بالبطاقات الإلكترونية لدى أفراد العينة:

الجدول رقم(17): يمثل توزيع العينة حسب سهولة التعامل بالبطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	278	86
لا	44	14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

يوضح لنا الجدول رقم (17) نسبة سهولة التعامل بالبطاقة الإلكترونية وما يبين لنا الجدول أن 86 %وجدوا سهولة في استخدامها والتعامل بها، وذلك يوضح أن البطاقة الإلكترونية لها دور كبير في تعاملات الأفراد، وقليلا بنسبة 14%وجدوا صعوبة في التعامل بالبطاقة الإلكترونية.

الشكل رقم(15) يمثل توزيع العينة حسب سهولة التعامل بالبطاقة الإلكترونية.

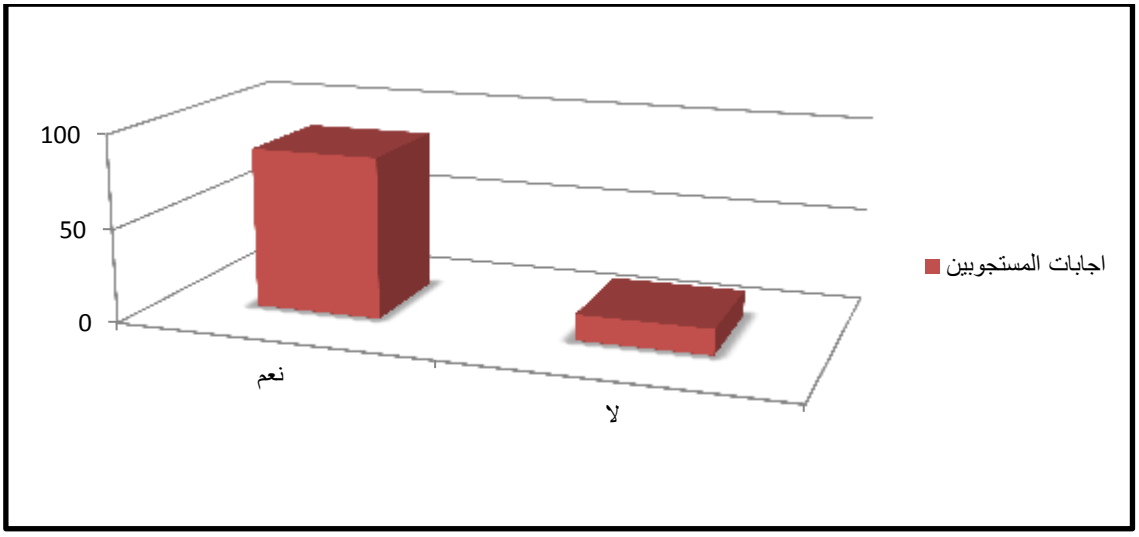

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم 17 وبرنامج Excel.

08- التسهيلات المتوفرة عند استخدام البطاقات الإلكترونية:

الجدول رقم(18): يمثل توزيع العينة على أساس وجود تسهيلات عند التعامل بالبطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	280	87
لا	42	13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

يوضح لنا الجدول رقم(18) أن نسبة فائدة البطاقة الإلكترونية في التعاملات بالنسبة للفئة المستجوبة بلغت 87% في حين بلغت 13% الفئة التي لم تستخدم البطاقة و بالتالي فهي لا تستفيد من التسهيلات الممنوحة عند التعامل بها.

الشكل رقم(16): يمثل توزيع العينة على أساس وجود تسهيلات عند التعامل بالبطاقة الإلكترونية.

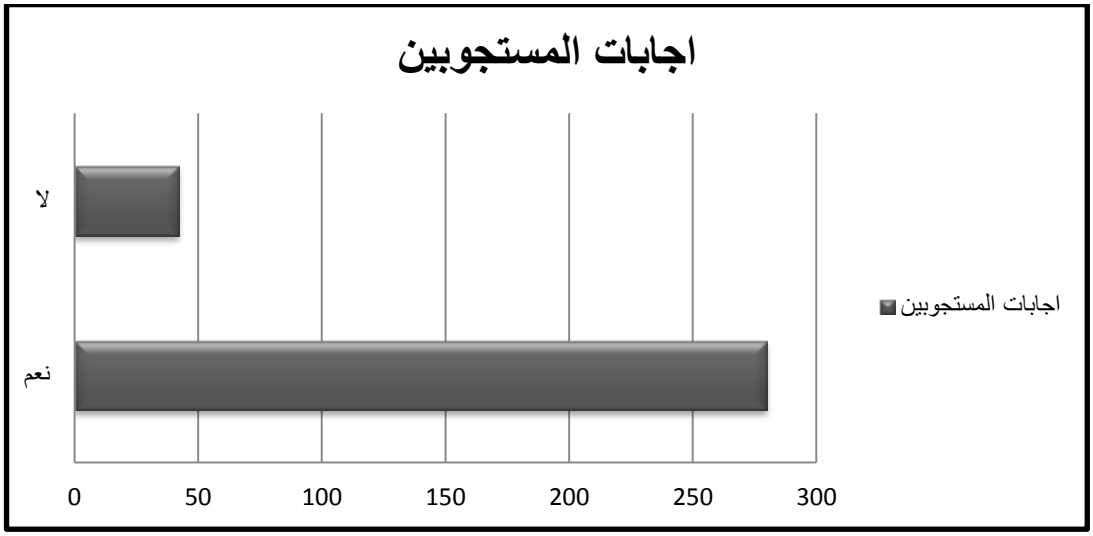

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم18 وبرنامج Excel.

09-الخدمات والمزايا المستفاد منها عند التعامل بالبطاقات الإلكترونية:

الجدول رقم (19): يمثل توزيع العينة على أساس الاستفادة من خدمات ومزايا متنوعة خلال استخدام هذه البطاقة

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	198	62
لا	124	38

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

نلاحظ من خلال الجدول(19) أن النسبة الأكبر من المستجوبين يرون أنهم استفادوا من خدمات و مزايا متنوعة خلال استخدامهم للبطاقة الإلكترونية حيث استحوذت على نسبة 62% وبنسبة38% الذين أجابوا ب لا والتي كان رأي المستجوبين فيها أنهم لا يمكنهم الاستفادة من أي خدمة ومنه نجد أن هناك سهولة في الحصول على الخدمات خلال استخدام البطاقة الإلكترونية.

الشكل رقم(17): يمثل توزيع العينة على أساس الاستفادة من خدمات ومزايا متنوعة خلال استخدام هذه البطاقة.

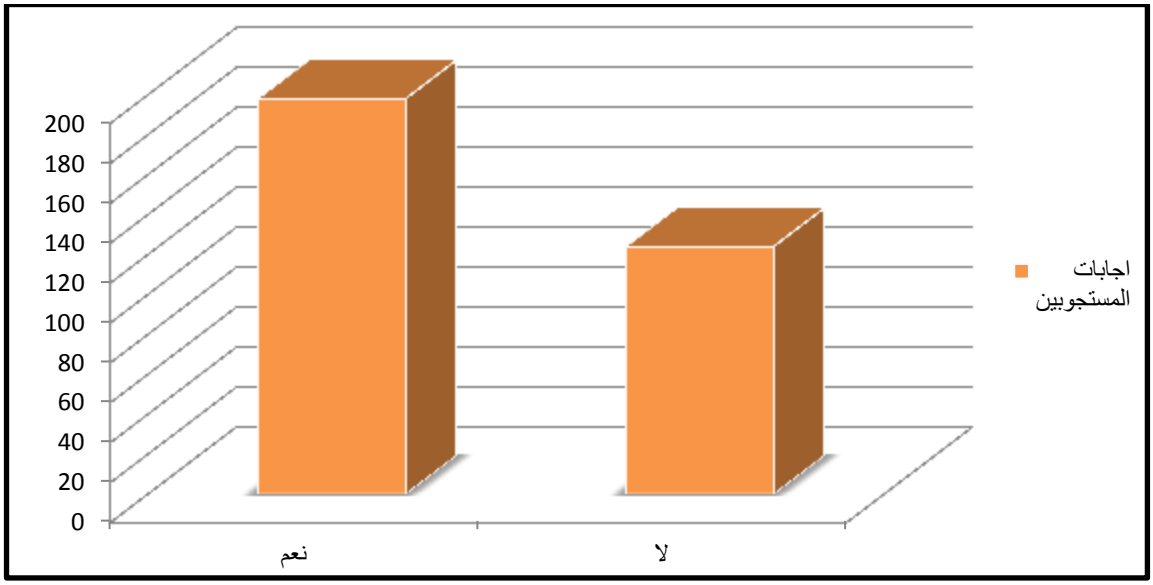

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم19 وبرنامج Excel.

10- العمليات التي تستخدم فيها البطاقات الإلكترونية من طرف أفراد العينة:

الجدول رقم(20): يمثل توزيع العينة على أساس العمليات التي تستخدم فيها البطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
شراء البضاعة	87	27
تسديد الفاتورة	153	47
تحويل النقود	157	49
حجز إلكتروني	43	13
عمليات أخرى	162	50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم(20) نلاحظ أن النسبة الأكثر استخداما لهذه البطاقات تكون من خلال العمليات الأخرى وذلك بنسبة 50% والمتمثلة في عمليات سحب النقود، شحن الهاتف. ثم تليها عمليات تحويل النقود بنسبة 49%وتسديد الفاتورة بنسبة 47% على التوالي، وعمليات شراء البضائع وهذا بنسبة 27%.

الشكل رقم(18): توزيع العينة على أساس العمليات التي تستخدم فيها البطاقة الإلكترونية.

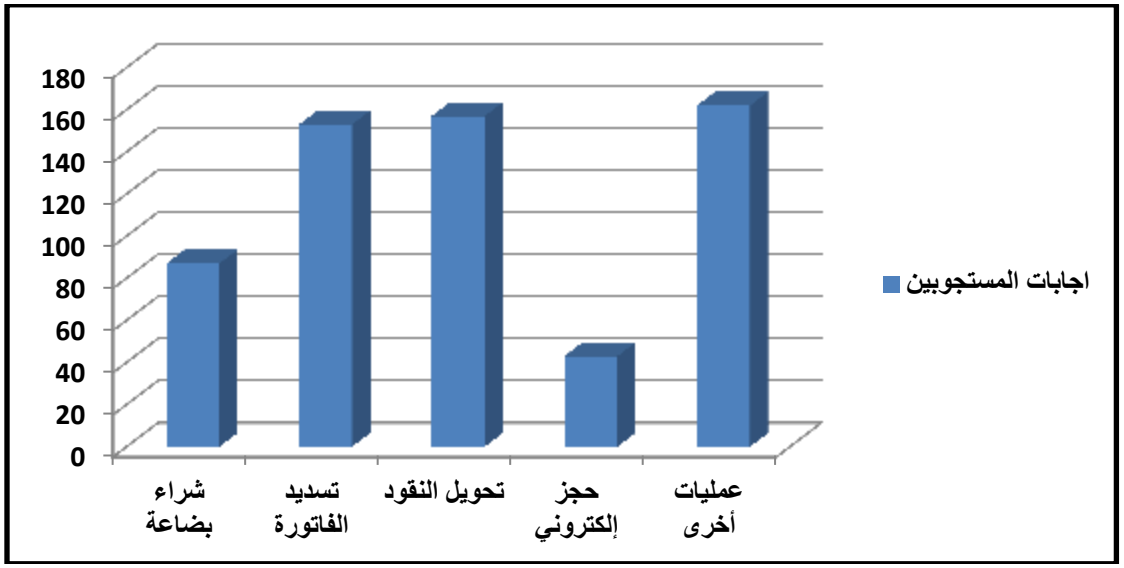

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم20 وبرنامج Excel.

11- استخدام التطبيقات الخاصة بالبطاقات الإلكترونية من قبل أفراد العينة:

الجدول رقم(21): يمثل توزيع العينة على أساس استخدام التطبيقات الخاصة بالبطاقة الإلكترونية (بريدي mob، بريدي net.....).

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	179	44
لا	143	55

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم (21) يتبين لنا أن نسبة كبيرة من الأفراد يستخدمون التطبيقات الخاصة بالنقود الإلكترونية حيث بلغ عددهم 174 مستخدم في حين أن 143 فرد لا يستخدمونها ويمكن ارجاع ذلك إلى محدودية استخدام البطاقات الإلكترونية وضعف التجارة الإلكترونية، اضافة إلى ضعف شبكة الأنترنت وارتفاع خدماتها.

الشكل رقم(19): يمثل توزيع العينة على أساس استخدام التطبيقات الخاصة بالبطاقة الإلكترونية (بريدي mob، بريدي net.....)

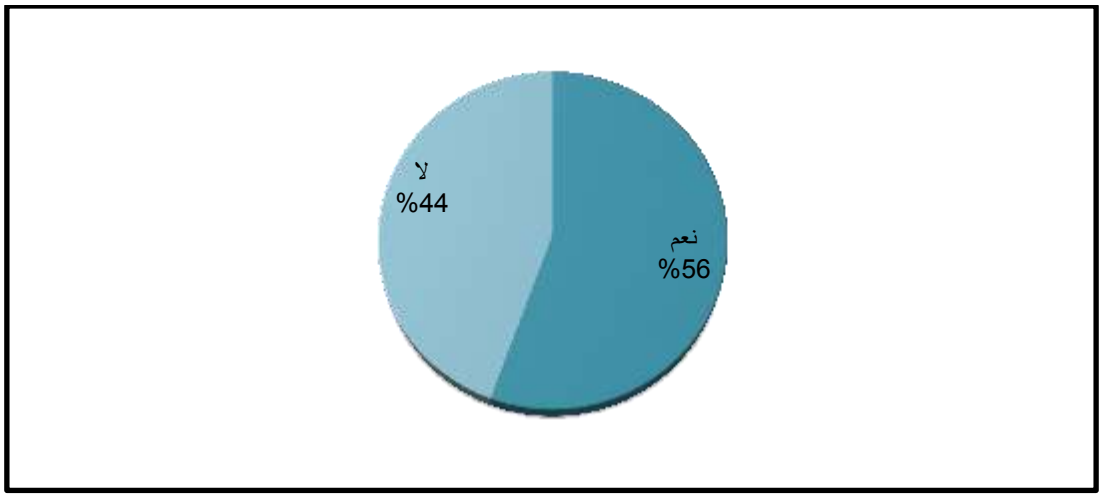

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم21 وبرنامج Excel.

12- استخدام الصرفات الألية من قبل أفراد العينة في معاملاتهم الإلكترونية:

الجدول رقم (22): يمثل توزيع العينة على أساس استعمال الصرفات الألية في المعاملات الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	236	73
لا	86	27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(22) أن أغلبية الأفراد يستعملون الصرفات الالية ذلك بنسبة 73% وهذا لسهولة القيام بالتعاملات المالية(سحب الأموال في اي وقت، تسديد الفواتير، شحن خطوط الهاتف...الخ). بينما الأفراد الذين لا يستعملونها بلغت نسبتهم 27%، يمكن ارجاع ذلك لغياب الثقافة المعلوماتية لديهم.

الشكل رقم(20):يمثل توزيع العينة على أساس استعمال الصرفات الألية في المعاملات الألية.

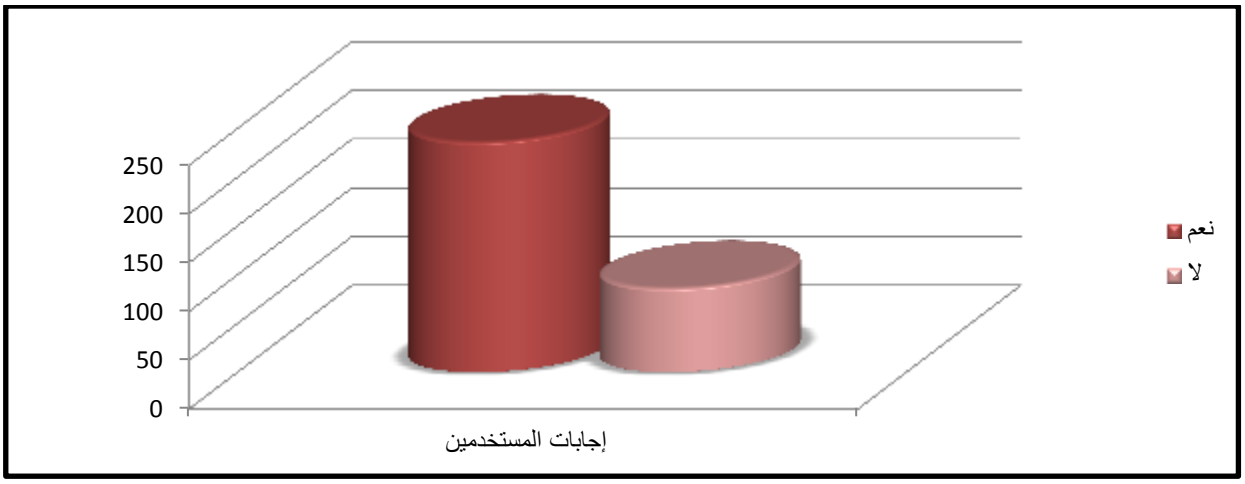

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم22 وبرنامج Excel.

13- تعبئة البطاقات الإلكترونية من قبل أفراد العينة:

الجدول رقم(23): يمثل توزيع العينة على اساس القيام بتعبئة البطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	170	53
لا	152	47

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدوب رقم(23) يتبين لنا أن أغلبية الأفراد يقومون بتعبئة البطاقة الإلكترونية وهذا بنسبة 53% أما بنسبة 47% لا يقومون بتعبئة البطاقة الإلكترونية وهدا لغياب الثقافة الإلكترونية لديهم.

الشكل رقم(21): يمثل توزيع العينة على أساس القيام بتعبئة البطاقة الإلكترونية.

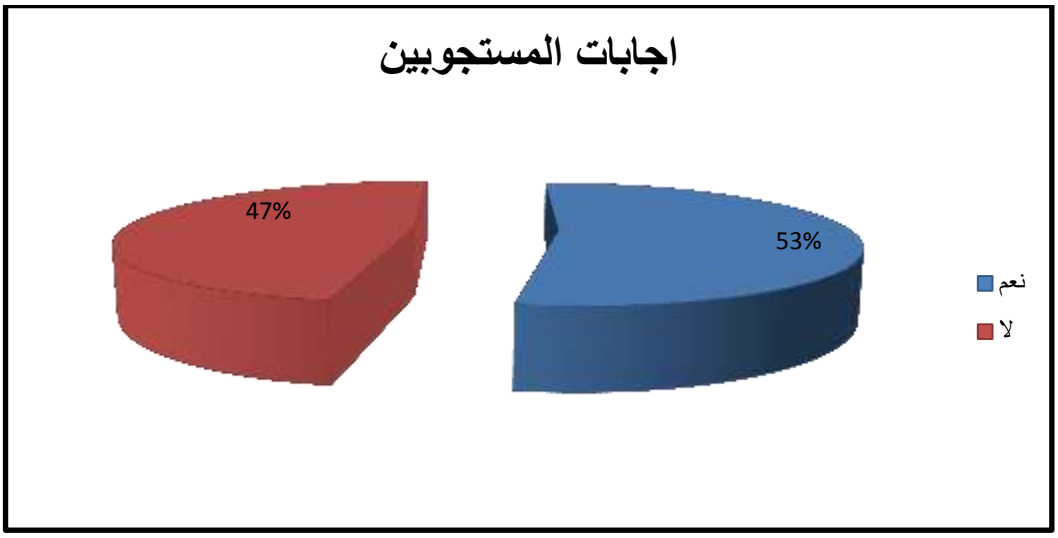

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم23 وبرنامج Excel.

14- طريقة تعبئة البطاقات الإلكترونية من قبل أفراد العينة:

الجدول رقم(24): يمثل توزيع العينة على أساس طريقة تعبئة البطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
عن طريق البنك	110	33
عن طريق البريد	187	56
الأشخاص	36	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم(24) يتبين لنا ان النسبة الأكبر تقوم بتعبئة بطاقاتها الإلكترونية عن طريق البريد وهذا بنسبة 56% تليها الفئة التي تقوم بالتعبئة عن طريق البنك بنسبة 33%أما النسبة الأقل تعود للفئة التي تقوم بتعبئة البطاقة عن طريق الأفراد حيث بلغت نسبتهم 10%، وذلك لأن أغلب الأفراد يحيزون لحساباتهم البريدية.

الشكل رقم(22): يمثل توزيع العينة على أساس طريقة تعبئة البطاقة الإلكترونية.

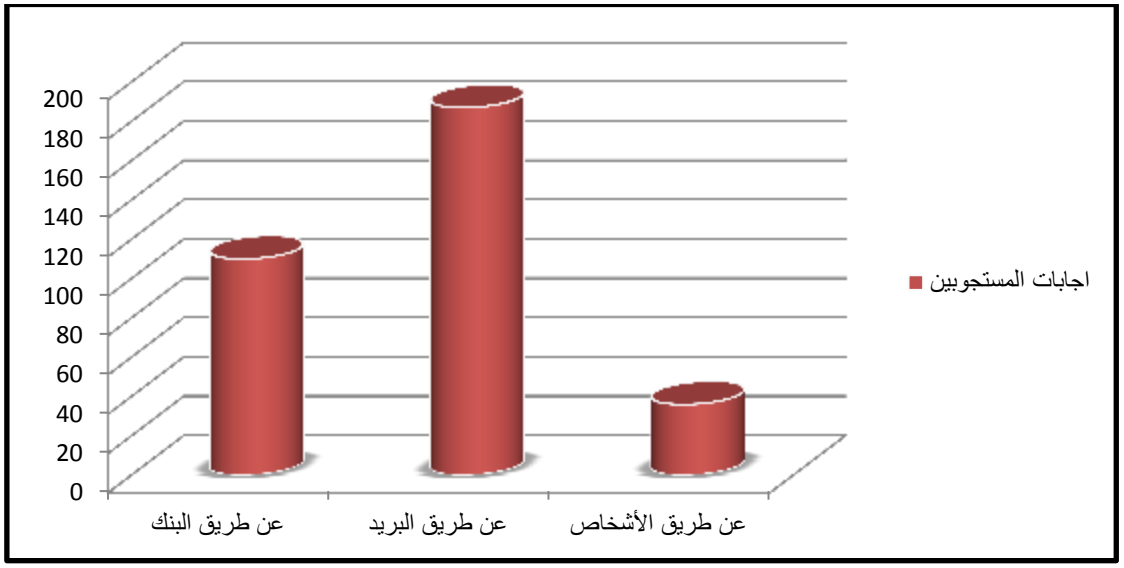

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم24 وبرنامج Excel.

- **تحليل بيانات المحور الثالث:**

1- ثقة أفراد العينة في التعامل بالبطاقات الإلكترونية:

الجدول رقم (25): يمثل توزيع العينة على أساس الثقة في التعامل بالبطاقة الإلكترونية لدى المستخدمين.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	271	84

لا	51	16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن أغلبية الأفراد لديهم ثقة في التعاملات الإلكترونية حيث بلغت نسبتهم 84% أما النسبة المتبقية التي لا تتعامل بالبطاقة تبلغ نسبته 16% ويعود ذلك للمشاكل التي تواجه مختلف التعاملات الإلكترونية كعدم ثقة الأفراد في التسوق الإلكتروني وعدم توفير ضمانات كافية تحميهم في هذا المجال.

الشكل رقم (23): يمثل توزيع العينة على أساس الثقة في التعامل بالبطاقة الإلكترونية لدى المستخدمين.

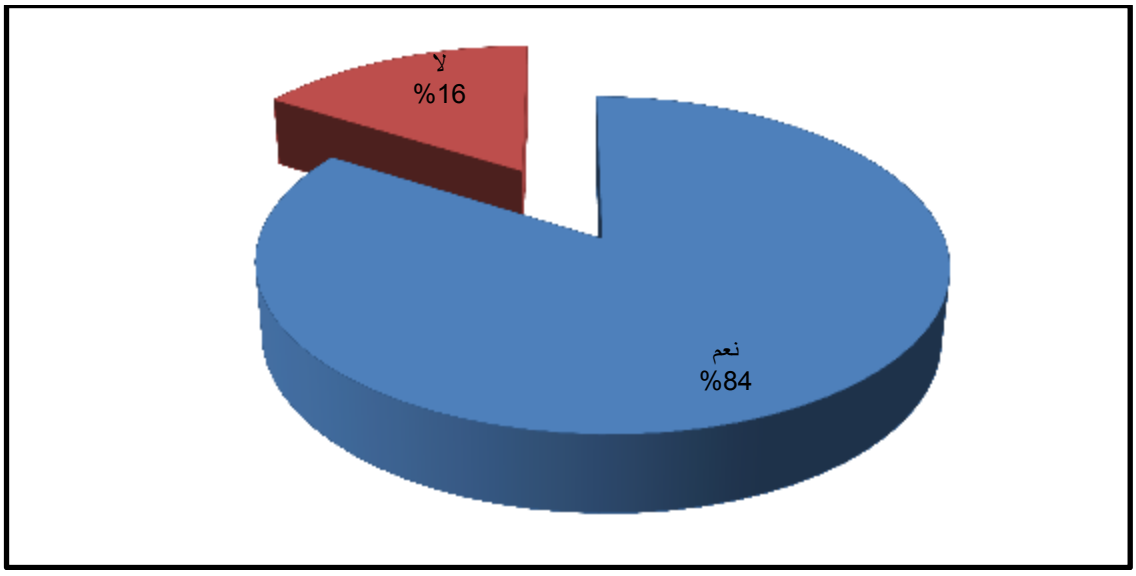

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم25 وبرنامج Excel.

2- مواجهة أفراد العينة لمشاكل أم لا عند استخدام البطاقات الإلكترونية:

الجدول رقم(26): يمثل توزيع العينة على أساس مواجهة مشكلة متعلقة باستخدام النقود الإلكترونية سابقا.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	50	16
لا	272	84

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ أن أغلبية الأفراد لا يواجهون أية مشاكل أثناء استخدامهم للنقود الإلكترونية حيث بلغ عددهم 272 فرد، أما 50 فرد واجهوا مشاكل عند استخدامهم النقود الإلكترونية وذلك لمعرفتهم المحدودة في استخدام هذه النقود.

الشكل رقم(24): يمثل توزيع العينة على أساس مواجهة مشكلة متعلقة باستخدام النقود الإلكترونية سابقا.

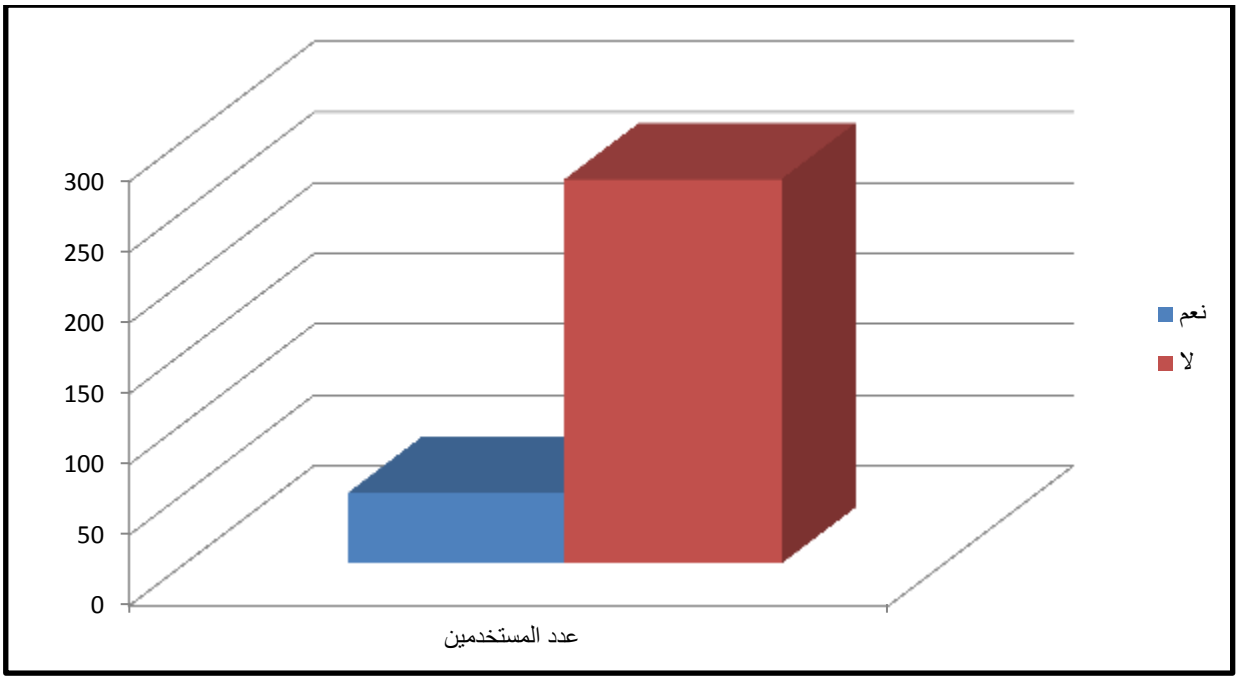

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم26 وبرنامج Excel.

3- التهديدات الأمنية التي تواجه أفراد العينة عند التعامل بالبطاقات الإلكترونية:

الجدول رقم (27): يمثل توزيع العينة على أساس التهديدات الأمنية التي واجهتها العينة المستجوبة.

العبارة	العدد	النسبة%
السرقة أو التزوير	45	14
الخرق الأمني	17	5
القرصنة الإلكترونية	50	16
أخرى	201	62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول (27) نلاحظ أن أغلبية المستخدمين لم يتعرضوا لمشاكل أمنية أثناء استخدامهم للنقود الإلكترونية حيث بلغت نسبتهم 84% في حين أن 16% من الأفراد تعرضوا لمشاكل أمنية، المتمثلة في السرقة وهذا بنسبة 14% و الخرق الأمني بنسبة 5%و القرصنة الإلكترونية 16% وبعض المشاكل الأخرى وهي أكبر نسبة قدرت ب 62% .

الشكل رقم (25): توزيع العينة على أساس التهديدات الأمنية التي واجهتها العينة المستجوبة.

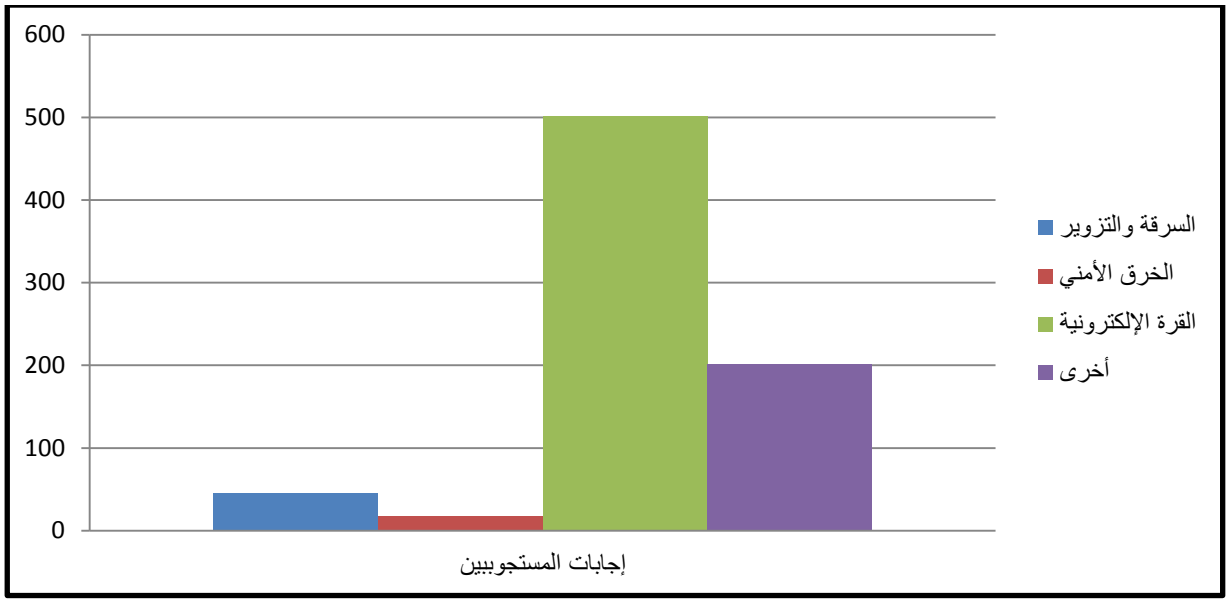

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم27 وبرنامج Excel.

4- قبول تكلفة التعامل بالبطاقات الإلكترونية من قبل افراد العينة :

الجدول رقم (28): يمثل توزيع العينة على أساس قبول تكلفة التعامل بالبطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	263	82
لا	59	18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول (28) نلاحظ أن نسبة كبيرة من المستجوبين يتقبلون تكلفة التعامل بالنقود الإلكترونية وهذا بنسبة 82%،في حين أن 18% غير متقبلين لتكلفة التعامل بها لأنهم اعتبروها تكاليف إضافية مكلفة لهم.

الشكل رقم (26): توزيع العينة على أساس قبول تكلفة التعامل بالبطاقة الإلكترونية.

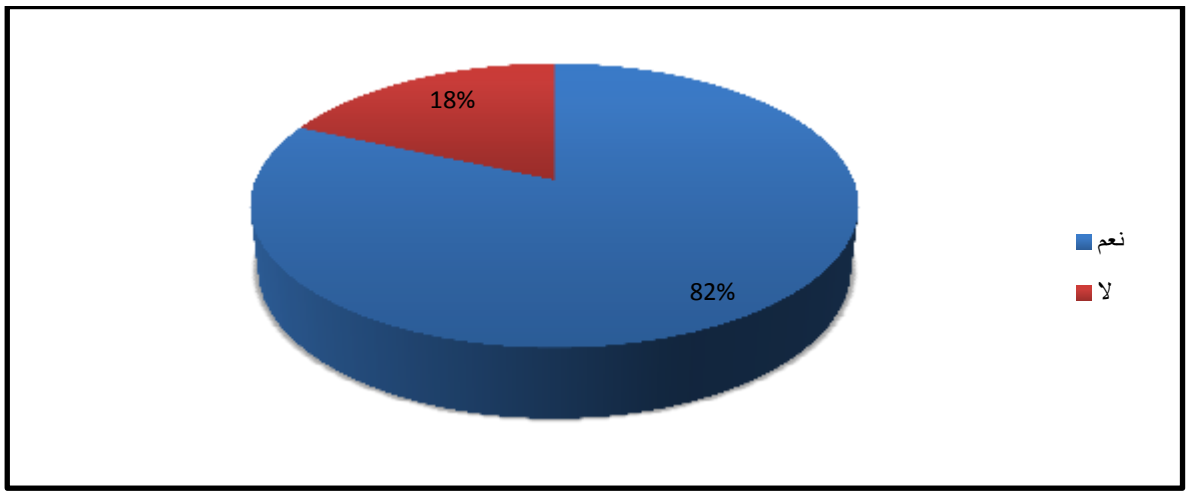

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم28 وبرنامج Excel.

5- رضى أفراد العينة عن الأمان والسرية المتوفرة في البطاقات الإلكترونية:

الجدول رقم (29): يمثل توزيع العينة على أساس الأمان والسرية المتوفرة في البطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	278	86
لا	44	14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم(29) يتبين لنا أن فئة كبيرة من الأفراد راضية على الأمان والسرية المتوفرة في البطاقة الإلكترونية حيث بلغت نسبتهم 86% إلا أن 14% من الأفراد ليسوا راضين على الأمان والسرية بسبب تخوفهم من السرقة والقرصنة عبر الأنترنت وهذا يرجع لتعرض البيانات الإلكترونية للتخريب والتشويش للمتعاملين الكترونيا.

الشكل رقم(27):يمثل توزيع العينة على أساس الأمان والسرية المتوفرة في البطاقة الإلكترونية.

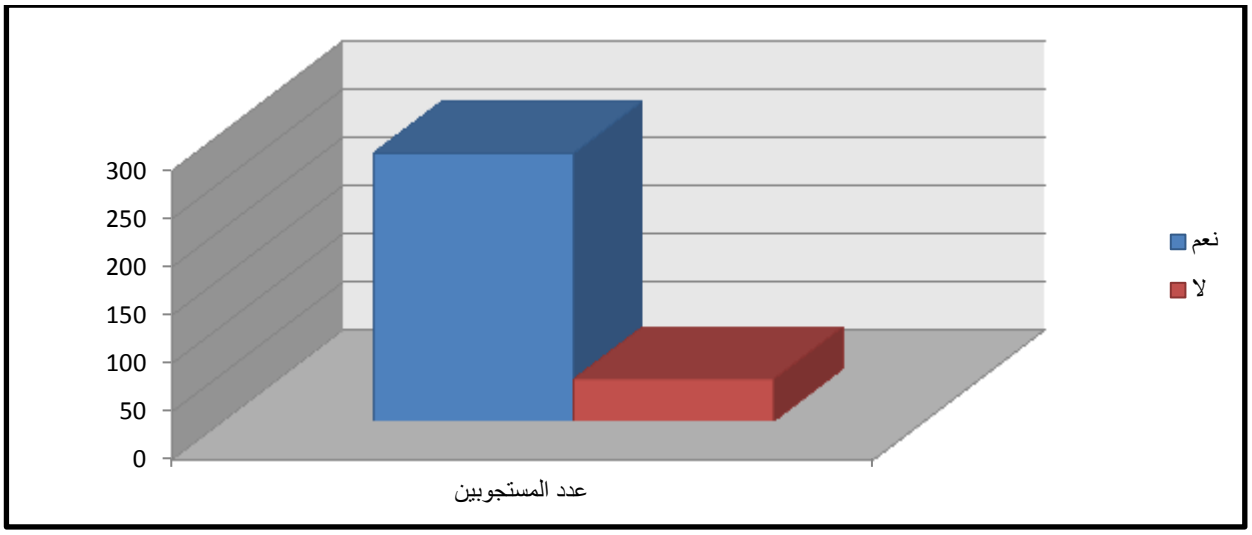

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم29 وبرنامج Excel.

6- تعرض أفراد العينة للخسائر التي تسببها البطاقات الإلكترونية عن الاستخدام:

الجدول رقم(30): يمثل توزيع العينة على أساس الخسائر التي تسببها البطاقة الإلكترونية.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	28	9
لا	294	91

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم (30) يتبين لنا أن أغلبية الأفراد لم تسبب لهم البطاقة خسائر مالية وهذا بلغ عددهم 294 مستخدم من حجم العينة، أما 28 مستخدم تسببت لهم البطاقة الإلكترونية خسائر مالية

وهو عدد قليل بالنسبة لحجم العينة ويمكن ارجاع السبب في ذلك لعدم معرفة مستخدمي البطاقة لكيفية استخدامها بطريقة صحيحة.

الشكل رقم (28):يمثل توزيع العينة على أساس الخسائر التي تسببها البطاقة الإلكترونية.

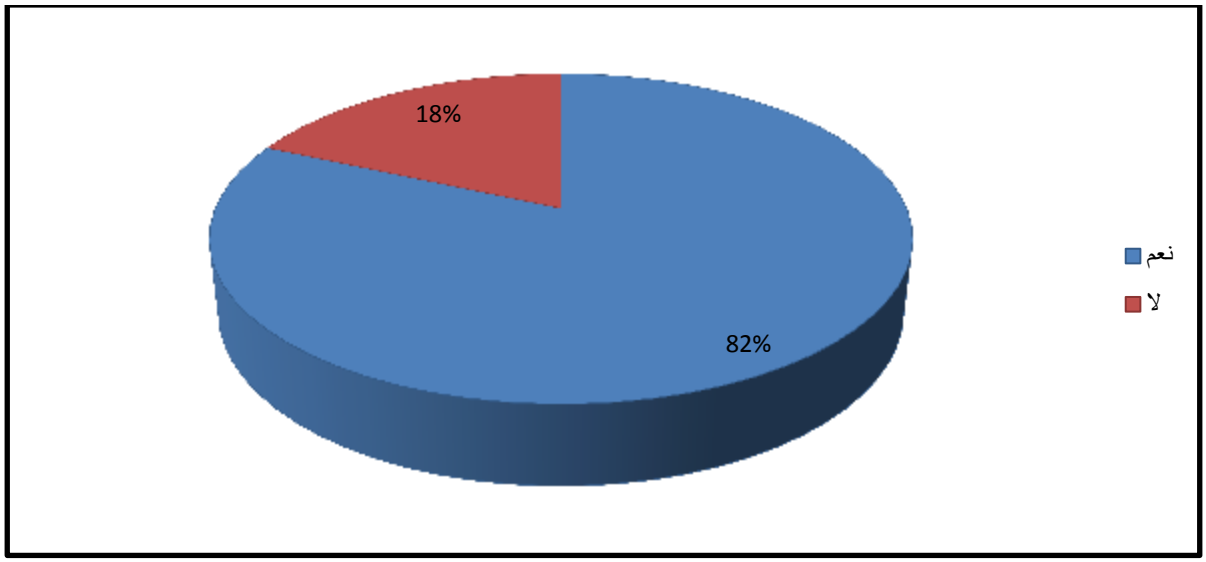

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم30 وبرنامج Excel.

7- استخدام البطاقات الإلكترونية من قبل أفراد العينة في غياب نظام حماية للبطاقات الإلكترونية:

الجدول رقم(31): يمثل توزيع العينة على أساس عدم وجود نظام حماية للبطاقات الإلكترونية حد من استخدامها.

العبارة	العدد	النسبة%
نعم	107	33
لا	215	67

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

من خلال الجدول رقم (31) يتبين لنا أن النسبة الأكبر من الأفراد يستخدمون البطاقات الإلكترونية بالرغم من عدم توفر نظام لحمايتها وهذا بنسبة 67% في حين أن نسبة 33 %من الأفراد يتخوفون من استخدامها وهذا لعدم وجود قوانين وأنظمة تحمي المعاملات الإلكترونية.

الشكل رقم(29): يمثل توزيع العينة على أساس عدم وجود نظام حماية للبطاقات الإلكترونية حد من استخدامها.

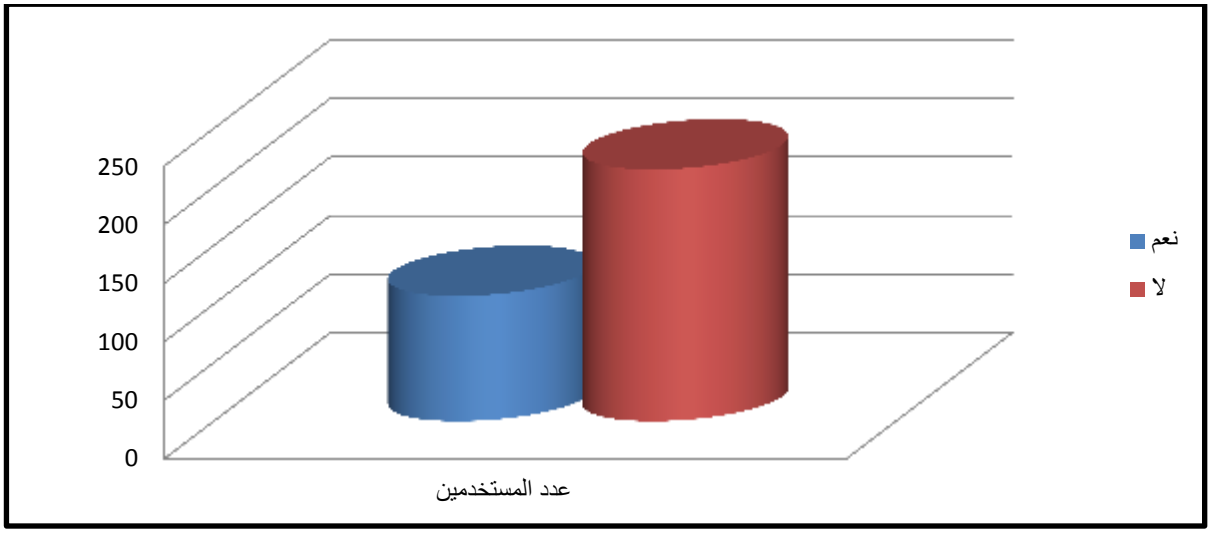

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم31 وبرنامج Excel.

8- العوامل المعرقلة لنجاح تداول النقود الإلكترونية في الجزائر:

الجدول رقم (32): يمثل توزيع العينة على أساس العوامل المعرقلة لنجاح تداول النقود الإلكترونية في الجزائر.

العبارة	العدد	النسبة%
عدم رواج التعامل بالنقود الإلكترونية	169	53
التخوف من التعرض للاحتيال الإلكتروني	156	48
فقدان الثقة اتجاه التعامل بالنقود الإلكترونية	124	39
غياب الثقافة المصرفية لدى الأفراد	201	62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة الإلكترونية.

يوضح لنا الجدول رقم(32) أن 62% من المستجوبين من وجهة نظرهم أن غياب الثقافة المصرفية لدى الأفراد هو أكبر عائق لنجاح تداول النقود الإلكترونية في الجزائر، يليه عامل عدم رواج التعامل بالنقود الإلكترونية وهذا بنسبة 53% ثم يليه التخوف من التعرض للاحتيال الإلكتروني بنسبة 48% أما بنسبة 39% تعود لفقدان الثقة اتجاه التعامل بالنقود الإلكترونية.

الشكل رقم (30): يمثل توزيع العينة على أساس العوامل المعرقلة لنجاح تداول النقود الإلكترونية في الجزائر.

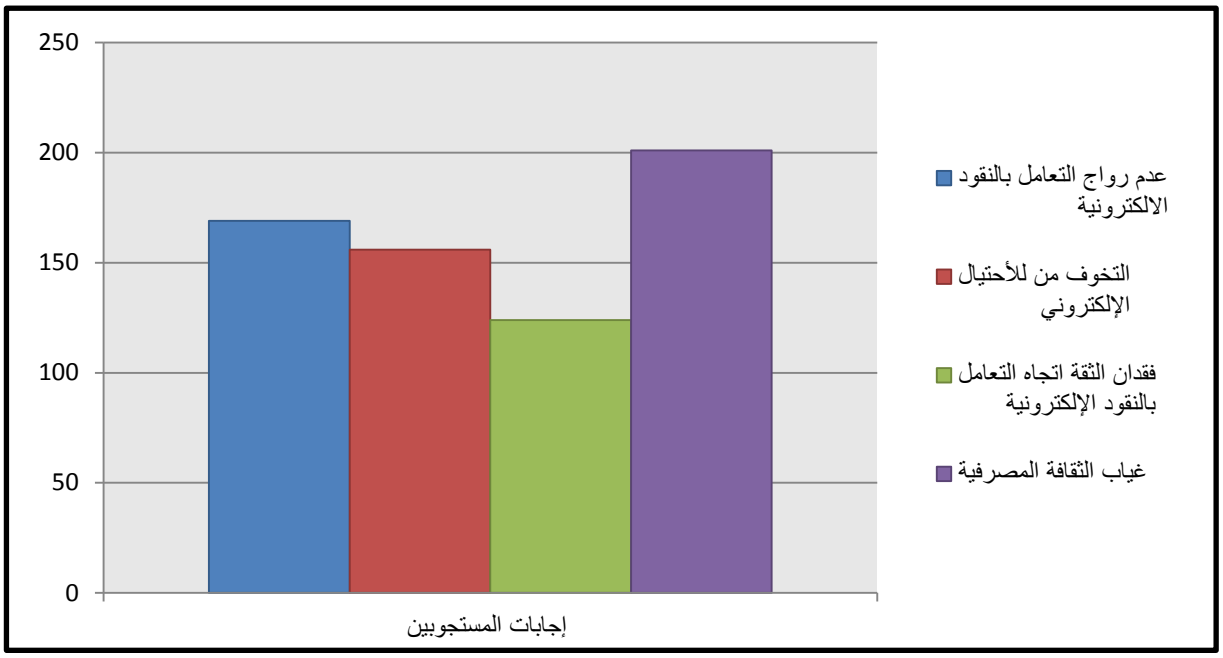

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم 32 وبرنامج Excel.

II-3- مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

أولا: عرض النتائج الجزئية للدراسة:

1- بالنسبة للاستخدام النقود الإلكترونية:

- أن معظم المستخدمين يستعملون البطاقة الذهبية بشكل دائم في القيام بالخدمات البريدية وهذا بنسبة 85% وعلى غرار السحب والدفع أغلب ممتلكي البطاقة يستخدمونها في خدمات تحويل الأموال.
- نسبة48%يتسنى لهم تسديد الفواتير عبر الأنترنت بالنقود الالكترونية.
- أما بالنسبة لوجود معرفة حول هذه البطاقة فبلغت نسبتها 90%.

2- أما بالنسبة للتسهيلات التي وفرتها البطاقة الالكترونية:

- أن مستخدمي النقود الإلكترونية بنسبة62% استفادوا من خدمات ومزايا متنوعة كما سهلت لهم في تعاملاتهم التطبيقات الخاصة بالبطاقة الإلكترونية (بريدي mob، بريدي net) وذلك لسهولة تعبئة هذه البطاقة فمعظم المستخدمين يعبئونها عن طريق البريد بنسبة 56 %.
- كما ساعدت الصرفات الألية المستخدمين في توفير الوقت لإجراء مختلف العمليات في أي وقت وذلك بالتقرب إلى أي ماكنة ألية متوفرة حيث نسبة استعمالها 73%.
- أغلب العملاء يقومون بعملية تحويل النقود بنسبة 49% باستخدام البطاقات الالكترونية.

3- بالنسبة للمصاعب التي يوجهها مستخدمو البطاقة الالكترونية:

- أغلب المستخدمين لم يجدوا صعوبة في استخدام البطاقة الالكترونية وهذا بنسبة 84%.

- بالنسبة للتهديدات التي تواجه المستخدمين في استعمال البطاقة معظمها متمثلة في القرصنة الإلكترونية و السرقة والتزوير.
- معظم المستخدمين بنسبة 84% يثقون في التعامل بالبطاقة الالكترونية.
- بنسبة 86%من المستخدمين راضيين على الأمان والسرية المتوفرة في البطاقة الإلكترونية.
- في نظر المستخدمين أن العوامل المعرقلة لنجاح تداول النقود الالكترونية في الجزائر تمثلت في غياب الثقافة المصرفية لدى الأفراد لأن نسبة إجابتهم عليها بلغت 62%.

ثانيا: اختبار الفرضيات الفرعية:

- استخدام النقود الالكترونية في الجزائر محدود ولا يرقى إلى مستوى التطلعات.
- تكمن تحديات استخدام النقود الالكترونية في الحاجة لتوفير إطار قانوني وتنظيمي وتقني يكفل التوجه نحو استخدامها بسهولة وأمان.

الفرضية الأولى:

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة وذلك ضمن المحور الثاني والذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني وتبين من خلال النتائج الإحصائية المتوصل إليها أن استعمال النقود الإلكترونية من طرف الأفراد في الجزائر مازال ضئيلا. لأن الجزائر لا تزال تعاني من التأخر في تطبيقها، ولهذا فإننا نثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية:

فعلا تكمن تحديات استخدام النقود الإلكترونية في الحاجة إلى توفير إطار قانوني وتنظيمي وتقني يكفل تطبيقها بسهولة وأمان كما لا يجب إهمال الجانب التوعوي وتدفق عالي للأنترنت وهذا ما سعت إليه السلطات الجزائرية من أجل التوسع في استخدام النقد الإلكتروني، وهذا ما لمسناه في دراستنا للبنية التشريعية والقانونية الموجودة لتطوير استخدام النقود الالكترونية، وكذا إجابات الأفراد في المحور الثالث تؤكد لنا ذلك، وهو ما يثبت صحة الفرضية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل عرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية من خلال ما تم عرضه في الفصل التطبيقي والذي كان يهدف الى معرفة استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر بين القيود والتطلعات، حيث قمنا في هذا الفصل بالتطرق أولا إلى تحليل واقع النقد الإلكتروني في الجزائر وتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة الإلكترونية على عينة عشوائية، وباستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية تم تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات البحث الموضوعة، حيث توصلت الدراسة الى أن واقع استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر مازال ضعيفا رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية من أجل تعميم الدفع الإلكتروني. حيث لازالت العديد من العقبات التي لم تسمح لها بالتوسع في استخدامها.

خاتمة

وفي الأخير يمكننا القول بأن النقود الإلكترونية تعتبر وسيلة من أهم الوسائل التي أنتجتها التكنولوجيا الحديثة بغية تسهيل مختلف عمليات التبادل الإلكتروني والتحويلات الشبكية، ولا شك أن هذا الابتكار يعد قفزة نوعية في عالم التجارة الإلكترونية، ذلك لما يترتب عنه من اثار ومزايا تنعكس ايجابا على الفرد والمجتمع معا. لكن وعلى الرغم من الأبعاد الإيجابية التي تتمتع بها هذه النقود لازالت تحتاج وبشكل كبير إلى تكثيف الجهود من الجهات المختصة لأجل حمايتها من مختلف المخاطر التي تترتب عنها عند استخدامها أو استعمالها.

ومن خلال الدراسة الميدانية وتحليل البيانات المتحصل عليها من أدوات الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج والاقتراحات و الافاق نذكرها فيما يلي:

أولا: النتائج: يمكن تقسيم النتائج التي تم التوصل إليها إلى قسمين:

- **النتائج المستمدة من الجزء النظري:**

– يقصد بالنقود الالكترونية بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية يحوزها المستهلك وتستعمل لتحقيق أغراض معينة.

– تتصف النقود الالكترونية بخصائص عدة تميزها عن غيرها من النقود التقليدية(من هذه الخصائص: أنها ذات قيمة نقدية، غير مرتبطة بحساب بنكي وغير متجانسة.

– تتعدد أشكال وأنواع النقود الالكترونية وفقا لمعايير متمثلة في معيار الوسيلة ومعيار القيمة النقدية ومعيار الهوية.

– اختلاف الاقتصاديين في تحديد طبيعة النقود الإلكترونية بعدة اراء، فمنهم من يرى بأن النقود الإلكترونية تعتبر شكلا جديدا من أشكال النقود ولها طبيعتها الخاصة، ومنهم من يرى بأن النقود الإلكترونية تعتبر أحد أشكال النقود التقليدية، ويرى البعض الاخر من المختصين أن النقود الإلكترونية تعتبر تطورا في أشكال النقود، ويرى الرأي الاخر بأن النقود الإلكترونية تعتبر شكلا جديدا من أشكال النقود إذا توفرت علا ضوابط تشريعية و تنظيمية معينة.

- **النتائج المستمدة من الدراسة التطبيقية:**

– ساهم ظهور شبكة الأنترنت وما لحقها من تطورات في ظهور وسائل الدفع الحديثة أهمها النقود الإلكترونية، وهذا ما جعل تجربة الجزائر في استخدام النقد الالكتروني حديثة.

– لا يزال النقد الالكتروني في الجزائر بعيدا نوعا ما عن واقعه بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع.

- تواجه الجزائر تحديات كبيرة في استخدام النقود الإلكترونية من أبرز هذه التحديات عدم توفر البنى التحتية اللازمة لاستخدام النقود الإلكترونية، ضعف الثقافة والوعي التقني والتكنولوجي بين كافة أفراد المجتمع، قصور الطاقات البشرية و المؤهلة في مجال تطبيقات النقود الإلكترونية.

التوصيات:

- العمل على توعية المجتمع بأهمية النقود الإلكترونية كأداة معاصرة لتسوية مختلف المعاملات المالية.
- من الضروري استخدام النقود الإلكترونية كنقود قانونية تجبر فيها فئات محددة من الأعوان الاقتصاديين كالتجار والمؤسسات الاقتصادية... الخ على التعامل بها، وبالتالي القبول العام الإجباري لهذا النوع من النقود.
- لابد من تخصيص نصوص قانونية و قواعد تنظم أهم
- وسائل الدفع الإلكترونية من قبل المشرع الجزائري لتوضيح الحماية المكرسة بالنسبة لمستعملي هذه الوسائل.
- دراسة تجارب المجتمعات السابقة في هذا المجال في كيفية التغلب على الصعوبات والتحديات استخدام النقود الإلكترونية لزيادة انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية، و تعريف المجتمع بالمزايا المترتبة على استخدامها مقارنة بالنقود العادية.

❖ **أفاق الدراسة**

هذه الدراسة تعتبر تمهيدا لدراسات مستقبلية، فالتطور الحاصل في هذا المجال يستلزم دراسات مستقبلية بهدف معرفة التطورات المستجدة في تطبيق التعامل بالنقود الإلكترونية في الجزائر وتحديد التحديات التي تواجه هذا التطبيق، مع استخدام هذه الدراسة كمرجع للانطلاقة ولقياس مدى توجه الأفراد نحو هذه النقود، كما يمكن إضافة متغير أخر ودراسة أثر التطبيق عليه ومن المواضيع التي لها علاقة بالموضوع ومن شأنها إكمال هذه الدراسة:

- مساهمة تطوير النقود الالكترونية في ازدهار التجارة الالكترونية في الجزائر.
- النقود الالكترونية في الجزائر بين جدلية انعكاسات فتح التعامل وضوابط توفير الحماية والامان.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

- أحمد جمال موسى، **النقود الإلكترونية وتأثيراتها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**، الجزء الأول، لبنان،2002.
- أحمد عبد العليم العجمي، **نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2013،ص94.
- أحمد عبد العليم العجمي، **نظم الدفع الإلكترونية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
- رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية**، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1999.
- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010.
- محمد عمر الشويرف، **التجارة الإلكترونية** ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
- منير محمد الجنبيهي، **النقود الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005.
- نادر عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2007.

ثانيا: المذكرات والرسائل العلمية:

- ابراهيم بختي، **دور الأنترنت و تطبيقاته في مجال التسويق – دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2002.
- أحلام بولفوس، وزينة حجيج، **النقود الالكترونية كألية لتفعيل الضرائب الالكترونية في الجزائر– دراسة حالة قباضة الضرائب بوبزاري محمد**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2019.
- بونايرة راضية، صادو أسامة، **دور تقنيات الدفع الإلكترونية في تفعيل نشاط البنك الجاري– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري– وكالة جيجل 671**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد الصديق بن يحي، جيجل،2016.
- زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير تخصص تمويل دولي و المؤسسات المالية والنقدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، 2010.
- سارة متلع القحطاني، **النقود الالكترونية: حكمها الشرعي وأثارها الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن وأصول الفقه، جامعة الكويت،2008.
- سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية حتميتها و واقعها في الجزائر**، رسالة ماجستير في تحليل واستشراف اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2011 .
- شيماء جودت، **أحكام التعامل بالنقود الالكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون الجامعة الاسلامية،2016/2015.

ثالث: المجلات:

- ابراهيم بختي، **تطبيقات التجارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول،2002.
- بن سالم أحمد عبد الرحمان، **النقود الالكترونية بين حتمية التطور التكنولوجي وضرورة التأطير القانوني**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 02،العدد 03، السنة 2022، المركز الجامعي مغنية الجزائر.
- بوعافية الرشيد، **دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية** ،المجلة للاقتصاد والمالية، العدد02، المركز الجامعي بتيبازة.

- زكرياء مسعودي ، الزهرة جقريف، **ماهية النقود الالكترونية**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد03، 2018.
- سحنون مصطفى ،**الأثار المترتبة على تطبيق النقود الالكترونية كألية للتكنولوجيا المالية الحديثة**، مجلة النمو الاقتصادي و ريادة الأعمال، المجلد01، العدد01،المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر.
- شوقي جباري، **الأثار المرتقبة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية**، مجلة الاقتصاد الجديدة، العدد5، 2012.
- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، **النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد01،جامعة عين الشمس، القاهرة، 2017.
- عزيزة بن سمينة، **تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- العشي وليد، مدياني محمد، **واقع استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد3، 2018.
- نهى خالد عيسى الموسوي وإسراء خضير مظلوم ألشمري، **النظام القانوني للنقود الالكترونية**، مجلة جامعة بابل، كلية القانون، المجلد 22، العدد 02، 2014.

رابعا: المؤتمرات:

- حاج صدوق بن شرفي، إليفي محمد، **النقود الإلكترونية كوسيلة دفع في إطار الصيرفة الإلكترونية**،(دور الأثار والتصور المستقبلي للتنظيم القانوني)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المعهد الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية،يومي26-27 أفريل،2011.
- محمد أحمد الشرقاوي، **مفهوم الأعمال المصرفية و الإلكترونية و أهم تطبيقاتها**، بحث مقدم الى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة و القانون ،المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي الفترة (10-12) ماي 2003 .
- محمد شايب، **تأثير النقود الإلكترونية على دور البن المركزي في إدارة الساسة النقدية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاسه على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011.

خامسا: نصوص قانونية

_ مرسوم تنفيذي رقم 2000-307 مؤرخ 14 تشرين /أكتوبر 2000 تعديل مرسوم رقم 98-257 مؤرخ 25/اغسطس 1998 المتعلق بضبط شروط و كيفية إقامة خدمات أنترنت و استغلالها .

_ مرسوم تنفيذي رقم 01-123 مؤرخ 9 أيار /مايو 2001, نظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية و اللاسلكية.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- https://www.vapulus.com.

الملاحق

الملحق رقم (01) استبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية.

السنة: ثانية ماستر.

تخصص :اقتصاد نقدي و بنكي.

استمارة الاستبيان:

تحية طيبة..... وبعد

يشرفنا أن نضع بين يدي شخصكم الكريم هذا الاستبيان الذي تم إعداده من قبل الطالبتين من أجل الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان :"تطوير استخدام النقد الإلكتروني في الجزائر" :بين التطلعات و القيود.

لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة بدقة و عناية مع إبداء أي ملاحظات ترونها مناسبة ومفيدة, علما أن الإجابات التي يتم الحصول عليها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.....

الطالبتين

– زعرور مروة .

–كريكط ناجية.

نرجو منكم الإجابة بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

المحور الأول: معلومات عامة:

1- الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر :

- أقل من 30 سنة ☐ - من31 إلى 40 ☐

من 41 إلى 45 ☐ - أكبر من 45 ☐

3- المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ شهادة أخرى (مهنية) ☐

ماجيستير ☐ دكتوراه ☐ بدون شهادة ☐

4- **الحالة الوظيفية:**

موظف ☐ تاجر ☐ أعمال حرة ☐

طالب ☐ بطال ☐

المحور الثاني: واقع استخدام النقود الالكترونية في الجزائر:

هل تمتلك حساب ؟ بنكي ☐ بريدي ☐ آخر ☐

هل تمتلك تملك بطاقة الدفع ؟ نعم ☐ لا ☐

ما نوع هذه البطاقة:

بطاقة ذهبية ☐ بطاقة CIB ☐ فيزا كارد ☐

ماستر كارد ☐ أخرى ☐

هل لديك معرفة حول هذه البطاقة ؟ نعم ☐ لا ☐

هل تستخدمها ؟ نعم ☐ لا ☐

هل تستخدم هذه البطاقة في إطار محدود ؟ نعم ☐ لا ☐

هل وجدت سهولة في التعامل بالبطاقة الالكترونية ؟ نعم ☐ لا ☐

هل استخدامك لهذه البطاقة الالكترونية وفر لك تسهيلات عند التعامل بها ؟

نعم ☐ لا ☐

هل استفدت من خدمات ومزايا متنوعة خلال استخدامك لهذه البطاقة الالكترونية ؟

نعم ☐ لا ☐

هل تستخدم البطاقة في:

شراء البضاعة ☐ تسديد فاتورة ☐ تحويل نقود ☐

حجز الكتروني ☐ عمليات أخرى ☐

.....

هل تستخدم التطبيقات الخاصة بالبطاقة الإلكترونية (بريديmob، بريدي net.....)؟

نعم ☐ لا ☐

هل تستعمل الصرافات الآلية في المعاملات المالية ؟ نعم ☐ لا ☐

هل قمت بتعبئة بطاقتك الإلكترونية ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم كيف ذلك ؟ عن طريق البنك ☐ البريد ☐ الأشخاص ☐

<u>المحور الثالث</u>: صعوبات وتحديات التعامل بالنقود الالكترونية :

هل لديك الثقة في التعامل بالبطاقة الإلكترونية ؟ نعم ☐ لا ☐

هل سبق وأن وجهت مشكلة أمنية متعلقة باستخدامك للنقود الالكترونية ؟

نعم ☐ لا ☐

ماهي التهديدات الأمنية التي وجهتها :

السـرقة أو التزوير ☐

الخرق الأمني (المحو أو التخريب) ☐

القرصنة الإلكترونية ☐

أخرى ☐

أذكرها.....

هل تكلفة التعامل بالبطاقة الإلكترونية مقبولة ؟ نعم ☐ لا ☐

هل أنت راضي على الأمان والسرية المتوفرة في البطاقة الإلكترونية ؟

نعم ☐ لا ☐

هل سببت لك هذه البطاقة الإلكترونية خسائر مالية ؟ نعم ☐ لا ☐

عدم وجود نظام حماية للبطاقات الإلكترونية حد من استخدامها لك

نعم ☐ ☐

ماهي العوامل المعرقلة لنجاح تداول النقود الالكترونية في الجزائر ؟

عدم رواج التعامل بالنقود الإلكترونية ☐

التخوف من التعرض للاحتيال الإلكتروني ☐

فقدان الثقة اتجاه التعامل بالنقود الإلكترونية ☐

غياب الثقافة المصرفية لدى الأفراد ☐